# الفصل الرابع

# التعليم الفنى والمهنى

## الفصل الرابع

# التعليم الفنى والمهنى

نقصد بالتعليم الفنى هنا. المدارس التى كانت تعد الطالب بها كى يعمل فى أى من مجالات العمل الحرفى. صناعيا كان أم تجاريا أم زراعيا.

أما بالنسبة للتعليم المهنى. فقد قصدنا به فقط الإعداد لمهنة التدريس. كما كانت تقوم بها معاهد إعداد المعلم. سواء على المستوى العالى. أم قبله.

## أولا - التعليم الفنـــــى

نشأ نظام التعليم الفنى خارج نطاق النظام القومى للتعليم. فقد كان نظام التعليم يضم فقط مراحل التعليم العام. أما التعليم الفنى. فقد ترك لقطاعات الإنتاج نفسها فى صورة تلمذة مهنية أو حرفية. أو ترك لنشاط القطاع الأهلى للتعليم بلا نظام أو تخطيط. وفى كثير من الأحيان دون إشراف من قبل السلطات التعليمية فى البلاد (محمد سيف الدين فهمى. مؤتمر إعداد وتدريب المعلم العربى. ص ١٩٢).

كما كان لنشأة التعليم الفنى خارج النظام القومى للتعليم أثره فى انخفاض نظرة المجتمع نحو هذا التعليم. على أن السبب الرئيسى لانخفاض هذه النظرة كان يعود أولا إلى ارتباط التعليم الفنى بالعمل اليدوى. وإلى المكانة الدنيا التى احتلها العمل اليدوى بالقياس إلى العمل النظرى والفكرى. فالتعليم العام ارتبط منذ نشأة نظم التعليم الحديثة بالعمل فى الوظائف العامة والمهن العالية والارتقاء فى السلم الوظيفى والاجتماعى.

وعلى الرغم من أن اهتماما كان قد بدأ يتجه نحو التعليم الفنى. إلا أنه مع الأسف لم يعرف طريقه إلى سواء البنية والطابع والمهمة. فقد كان الطابع الغالب عليه قبل قيام الثورة. هو الطابع النظرى. والتركيز على تخريج موظف الإدارة.

ولما كانت قضية التنمية والتقدم هى القضية الأبرز على الساحة المجتمعية فى مصر فى فترة الدراسة. كان من الضرورى أن يسعى التعليم إلى محاولة تصحيح الاختلال الذى كان قائما بين الدراسات النظرية والدراسات التطبيقية والعملية حتى يمكن أن تتخرج الأعداد الوافرة ممن تحتاج إليهم خطط ومشروعات التنمية. أصبح الهدف

الرئيسى للتعليم الفنى هو إعداد جيل من الشباب المثقف القوى. المؤمن بالله وبالوطن. وصقله مهنيا لإكسابه المهارات الفنية والعملية التى تؤهله للعمل بكفاية وإخلاص.

واقتضى ذلك تطوير قوانين التعليم الفنى.٠

بزيادة الاهتمام بالتدريبات العملية على اختلاف أنواعها بحيث يكون لها القسط الأوفر فى خطة الدراسة.

وبزيادة الاهتمام بالثقافة العامة لطلاب المدارس الفنية كى يتخرجوا ولديهم ما يمكنهم من المساهمة فى دفع عجلة الإنتاج.

وكذلك بتعديل الخطط والمناهج وتوفير المرونة فيها بحيث يمكن تطويعها لتطورات الظروف المتغيرة. وضرورات الظروف المتغيرة. وضرورات التجريب. ومطالب خطة التنمية من تخصصات جديدة لم تكن موجودة من قبل.

وفيما يلى تفصيل الوضع التعليمى بالنسبة لكل نوع ممن أنواع التعليم الفنى:

## التعليم الصناعى:

لم يكن إنشاء وزارة خاصة للصناعة فى سنوات الثورة الأولى إلا مؤشرا لمدى الاهتمام الكبير الذى أولته الثورة للصناعة. وتأكد هذا كذلك من خلال بعض نصوص الميثاق. حي جاء فى الباب السابع: " إن العمل العلمى الصناعى وحده هو القادر على أن يجعل الأرض المصرية تبوح بكل أسرارها وتفيض بما فى باطنها من ثروات طبيعية ومعدنية لخدمة التقدم ".

" إن هذه المصادر تستطيع أن تكون عمودا فقريا للصناعة الثقيلة القادرة بدورها على خلق أدوات الإنتاج الجديدة. وإن أهمية خاصة يجب أن توجه إلى الصناعات الثقيلة فيها يمكن أن يضع الأساس الحقيقى الذى تقوم عليه الصناعة الحديثة ".

وكان من مظاهر هذا الاهتمام بالصناعة والتصنيع. الاهتمام كذلك بالتعليم الصناعى

وقد هدف التعليم والتدريب الصناعى إلى إعداد القوى البشرية العامة المدربة على مستويات مختلفة من الكفاية والمهارة والثقافة. مع ربط الأهداف المهنية والأهداف التربوية العامة. وذلك للعمل فى ميادين الإنتاج الصناعى. ورفع مستوى الكفاية الإنتاجية إلى أقصى حد مستطاع.

وقد صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٦ ناصا على:

مادة ١- التعليم الصناعى أربعة أنواع:

١- مدارس إعدادية صناعية لتخريج صانع ذى مهارة عادية.
٢- مدارس ثانوية صناعية لتخريج صانع ذى مهارة عالية وتهيئ للالتحاق بالجامعات المصرية بالشروط التى يصدر بها قرار من مجلس الجامعات الأعلى وبمعهد المعلمين الصناعى. بالشروط التى يصدر بها قرار من وزير التربية والتعليم.
٣- معهد المعلمين الصناعى. لتخريج مدرسى المدارس الصناعية.
٤- دراسات علمية وعملية خاصة لأصحاب الحرف المختلفة لرفع مستواهم من الوجهة الفنية. وتنظيم دراسات فنية وعامة لطلاب نظام التلمذة الصناعية. كما تنظم دراسات إضافية للمتخرجين فى هذا النظام. ويكون التنظيم فى هاتين الحالتين طبقا للأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير التربية والتعليم بالاتفاق مع وزير الشئون الاجتماعية والعمل.

**المدارس الإعدادية الصناعية:**

وكان هذا التعليم يهدف إلى إعداد صناع مثقفين ومدربين تدريبا بسيطا للعمل فى المصانع والورش كمساعدين للصناع الكبار وبعد إتمام مرانهم الصناعى تبعا لاستعدادهم يكون لهم الحق فى الترقية إلى مركز صانع.

وقد نصت المادة ٢ –على أن تكون مدة الدراسة بالمدارس الإعدادية الصناعية ثلاث سنوات. يمنح الناجح فى نهايتها شهادة إتمام الدراسة بالمدارس الإعدادية الصناعية.

وتمتع طلبة هذه المدارس بوجبة غذائية أربع مرات فى الأسبوع مجانا.

وكان من شروط القبول:

- أن يكون الطالب قد أتم بنجاح الدراسة بالمرحلة الإبتدائية أو ما يعادلها (ست سنوات).
- ألا تقل سنه فى أول السنة الدراسية عن اثنى عشر عاما ولا تزيد عن أربعة عشر.
- أن يؤدى بنجاح امتحان القبول فى اختبارات الاستعداد المهنى التى تقرها المدرسة للمتقدمين إليها.

أما المواد التى كانت تدرس فى هذه المرحلة فقد انقسمت إلى مواد ثقافية عامة هى: الدين – اللغة العربية – التاريخ والجغرافيا – التربية الوطنية – اللغة الأجنبية –

العلوم العامة – مبادئ أولية فى المحاسبة – الحساب والهندسة – التربية الرياضية – الإسعافات الأولية والصحة المهنية.

وتوزع هذه المواد على سنوات الدراسة الثلاث بنظام خاص.

ثم هناك مواد فنية خاصة تشمل: حساب صناعى – رسم صناعى وهندسى – علم أصول الصناعة وأشغال الورش. وهذه يخصص لها معظم الوقت.

وكذلك مجموعة المواد الفنية العامة وتشمل: رسم صناعى وهندسى. وكان يدرس بصفة عامة دون تخصص فى الفرقة الأولى. كذلك كانت تدرس التربية البدنية بجميع الفرق. ويتدرب الطالب فى أعمال الورش على عدة صناعات حسب الوحدات الصناعية التى يختارها.

وكان المتخرجون يعدون بهذا للعمل بالمصانع والورش. وكانوا كذلك يستطيعون مواصلة دراستهم فى الدراسات التى تقدمها مؤسسة الثقافة الشعبية أو فى الدراسات الخاصة بالتلمذة المهنية الملحقة بالورش.

وفضلا عن ذلك. كان المتفوقون منهم ممن يحصلون على ٧٥% على الأقل من مجموع الدرجات التحريرية ولا تزيد سنهم عن السن المقررة للالتحاق بالمدارس الثانوية الصناعية بعد استيفاء الشروط الخاصة بها.

وأجازت المادة ١٥ إنشاء دراسات مسائية لمن يرغب فى الحصول على شهادة إتمام الدراسة للمدارس الإعدادية الصناعية على أن تنطبق عليه شروط القبول. عدا شروط السن. ويوزع المنهج على خمس سنوات وفقا للقواعد التى يضعها وزير التربية والتعليم بقرار منه. وتطبق نظم امتحانات النقل فى الفرق الأربع الأولى. أما الامتحان النهائى للحصول على شهادة إتمام الدراسة للمدارس الإعدادية الصناعية فيعقد عاما للتلاميذ المقيدين نهارا ومساء.

وكانت هذه الدراسات تعطى فى الفصول الملحقة ببعض المدارس الصناعية أو فى الشركات والروش التى يعمل بها الطالب.

وبالنسبة للبنات فقد وجدت مدارس إعدادية (فنية). وبالتالى لم توزع مثل مدارس البنين إلى نفس التخصصات الثلاث: صناعى وزراعى وتجارى.

وتميزت الدراسة بهذه المدارس للبنات بتوزيعها بين المواد الثقافية بنسبة ٣١% والمواد النسوية بنسبة ٩% والمواد العملية والفنية بنسبة ٦٠%. كما تميزت بأنها موزعة على أقسام عدة هى (زينب محرز: تعليم الفتاة. ص ١٥٠):

قسم التدبير المنزلى واقتصادياته وأشغال الإبرة – قسم البائعات والمحصلات – قسم الزراعة – قسم التطعيم والصدف – قسم الخزف والصينى – قسم الزخرفة والتنسيق – قسم السجاد والتريكو الآلى – قسم أشغال الجلود – قسم المعادن الدقيقة – قسم التركيبات الإلكترونية – قسم الميكانيكا الدقيقة والخراطة البسيطة.

وتوزع هذه الشعب جميعها على مدارس الجمهورية وفق احتياجات البيئة وظروفها.

ويمكن بيان مدى التطور الذى شهده التعليم الإعدادى الصناعى من خلال الجدول التالى (وزارة التربية والتعليم. التربية والتعليم فى عشر سنوات):

جدول رقم (١٦)

| السنة | مدارس وأقسام | فصول | جملة البنين |
|---|---|---|---|
| ١٩٥٤/٥٣ | ٣١ | ١٠٤ | ٢١٢٧ |
| ١٩٥٥/٥٤ | ٣٤ | ١٤٣ | ٢٧٢٣ |
| ١٩٥٦/٥٥ | ٣٩ | ٢١١ | ٥٨٠٤ |
| ١٩٥٧/٥٦ | ٤٧ | ٣٠٩ | ٧٣٦٨ |
| ١٩٥٨/٥٧ | ٥٥ | ٤٦١ | ١٣٦٢٥ |
| ١٩٥٩/٥٨ | ٧٠ | ٥٤١ | ١٥٥٨٩ |
| ١٩٦٠/٥٩ | ٦٩ | ٦٢٦ | ١٨٠٣٣ |
| ١٩٦١/٦٠ | ٨٠ | ٧٨٣ | ٢٢١٩٧ |
| ١٩٦٢/٦١ | ٧٩ | ٨٨٤ | ٢٤٥٧٤ |

أما بالنسبة التعليم الإعدادى الفنى للبنات. فقد كان التطور بالصورة التالية (المرجع السابق):

جدول رقم (١٧)

| السنة الدراسية | مدارس | أقسام | فصول | عدد التلميذات |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٥٤/٥٣ | ٢٥ | ٦ | ١٥٧ | ٣١٤٨ |
| ١٩٥٥/٥٤ | ٢٠ | ٨ | ١٤٨ | ٣٦١٦ |
| ١٩٥٦/٥٥ | ٢٢ | ١١ | ١٧٦ | ٤١١٢ |
| ١٩٥٧/٥٦ | ٢٠ | ١١ | ١٨٤ | ٤٥٨٦ |
| ١٩٥٨/٥٧ | ١٨ | ١٢ | ٢١٦ | ٥٦٣٦ |
| ١٩٥٩/٥٨ | ١٦ | ١٤ | ٢٣٠ | ٦٢٣٧ |
| ١٩٦٠/٥٩ | ١٤ | ١٧ | ٢٦٠ | ٧٣٢٦ |
| ١٩٦١/٦٠ | ١٤ | ٢٧ | ٦٩٣ | ٧٣٦٣ |
| ١٩٦٢/٦١ | ١٤ | ٢٨ | ٢٩٦ | ٧٢٧٨ |

وقد واجهت المدارس الإعدادية الصناعية منذ إنشائها معارضة شديدة من عدد من رجال التعليم ورجال الصناعة خاصة. واستندت هذه المعارضة على الأسباب التالية (محمد سيف الدين فهمى. وسليمان نسيم. ١١٥):

١- أن المؤسسات الصناعية رفضت قبول خريجى هذه المدارس للعمل بها كعمال مهرة أو عمال متوسطى المهارة نظرا لضعف مستوى تعليمهم العام والفنى. ولنقص كفاءتهم العملية الصناعية. كما وجدت هذه المؤسسات الصناعية أن خريج هذه المدارس يدخل العمل الصناعى فى وقت مبكر. فى سن الخامسة أو السادسة عشرة. وهى سن مبكرة لا يكون نموه الجسمى قد اكتمل فيها بعد. مما يجعله عاجزا عن تحمل مشقة العمل أمام الآلات والماكينات.

٢- أن تلميذ المدرسة الإعدادية الصناعية ليس قادرا على استيعاب المواد النظرية. العلمية والفنية. التى يتطلبها تعلم حرفته حيث أن التعليم العام الذى حصل عليه خلال الدراسة الابتدائية ليس كافيا بأى حال من الأحوال لأن يبنى عليه أى تعليم صناعى أو فنى جيد.

٣- أن المدرسة الإعدادية الصناعية تقبل تلاميذها وهم فى سن الثانية عشرة. وهى سن مبكرة لا تسمح بإظهار قدراتهم الخاصة أو اكتشاف ميولهم واتجاهاتهم. وبالتالى فإن قبول التلاميذ بهذه المدارس فى هذه السن يحمل فى طياته خطر توجيه أطفال إلى نوع من التعليم لا يتفق وميولهم أو قدراتهم وإمكانياتهم. إن أى توجيه مهنى سليم لا يمكن أن يتم إلا بعد فترة المراهقة. أى بعد أن يكون التلميذ قد حصل على تعليم عام حتى سن الخامسة عشرة لتتيسر أمام المدرسة فرصة معرفة قدراته وميوله وإمكانياته.

٤- أن تكلفة التلميذ فى المدرسة الإعدادية الصناعية تكلفة عالية. فالدولة كانت تنفق على التلميذ فى هذا التعليم حوالى ثلاثة أضعاف ما تنفقه على زميله. تلميذ المدرسة الإعدادية العامة. فإذا وضعنا فى الاعتبار ضعف العائد من هذا التعليم وعزوف الصناعة عن استخدام خريجيه. فإن تحويل ما ينفق على المدارس الإعدادية الصناعية إلى المدارس الإعدادية العامة يعطى فرصا أعظم للتوسع فى تعليم المرحلة الإعدادية.

ونتيجة لعزوف أولياء الأمور – بعد ذلك – عن إلحاق أبنائهم بالإعدادى الصناعى والفنى – وتفضيل الإعدادى العام – وإعراض بعض الشركات فيما بعد – وكذلك

المؤسسات عن تعيين الخريجين. لقلة كفاءتهم – وبعد انتشار الثانوى الصناعى. ولصغر سنهم بما يتعارض مع قانون العمل. قررت هيئة التخطيط العليا للتربية والتعليم فى فبراير عام ١٩٦٢ تجميد فصول الإعدادى الصناعى والزراعى. وإضافة مجالات عملية إلى جانب المواد الثقافية المنفذة فى الإعدادى العام – وتمشيا مع سياسة توحيد التعليم بالمرحلة الإعدادية وإلغاء التعليم الفنى المبكر فى هذه المرحلة. فقد صدر القوار الوزارى رقم ٣١ لسنة ٩٦٥ ويقضى بتحويل ٤٩ مدرسة إعدادية صناعية إلى ثانوية صناعية – ابتداء من العام الدراسى ٦٥ /٦٦

وفى هذا العام تم تخفيض خطة الدراسة بالمرحلة الإعدادية لزيادة العناية بالمجالات العملية والنواحى المهنية والأنشطة الخارجية والتطبيقية. ولكن يلاحظ أن الوزارة صرحت للمناطق النائية – بفتح فصول ومدارس إعدادية صناعية لتوفير الأيدى العاملة التى تحتاجها هذه البيئات للمؤسسات والمصانع تخضع للوزارة. على أن تسير الدراسة بها وفق النظم المرسومة فى قانون التعليم الصناعى بموجب القرار الوزارى رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٥.

لكن هذا الذى حدث لابد أن يستوقفنا لنتساءل: على أى أساس إذن قامت الوزارة منذ البداية بإيجاد هذا المستوى من التعليم الفنى ؟ هل قامت بعمل دراسة أو مناقشات شارك فيها خبراء تربويون. ومهندسون ورجال أعمال فى القطاع الصناعى. فضلا عن الاطلاع على خبرات الدول الأخرى فى هذا المجال ؟

للأسف الشديد لم يقع بين أيدينا ما يؤكد هذا أو ينفيه. وإن كنا نرجح النفى وفقا لهذه النقاط التى أوردناها توا.

ولا نريد أن نحمل هذا العهد فوق يحتمل بخصوص هذا النهج. فهو نهج سائد فى دوائر وزارة التربية. حتى الآن ونحن نكتب هذا الكتاب !!

## المدارس الثانوية الصناعية:

وكان هذا التعليم يهدف إلى إعداد صناع فى مختلف الصناعات ذوى ثقافة ومهارة عملية توصلهم للعمل فى المصانع والروش فى درجة صناع أخصائيين. ويمكنهم أيضا أن يشغلوا وظائف رؤساء عمال بعد تمضية فترة محدودة من التمرين كمساعدين

للمهندسين. كما تهيئهم هذه الدراسة للالتحاق بالجامعات وبمعهد المعلمين العالى الصناعى وبالمعاهد الصناعية العليا بشروط خاصة.

ونصت المادة ١٦على أن تكون مدة الدراسة فى المرحلة الثانوية الصناعية ثلاث سنوات. واشترط فيمن يقبل بالسنة الأولى بها الشروط الآتية:

١- أن يكون ناجحا فى امتحان إتمام الدراسة الإعدادية العامة. ويؤدى بنجاح اختبارات تعتمدها المدرسة فى الاستعداد المهنى. أو أن يكون ناجحا فى امتحان شهادة إتمام الدراسة للمدارس الإعدادية الصناعية ومستوفيا ما يأتى:

ا- الحصول على ٧٥% على الأقل من مجموع درجات المواد التحريرية.

ب- أن يؤدى بنجاح امتحانا خاصا بالقبول تعتمده المدرسة.

٢- ألا تزيد سن التلميذ فى أول السنة الدراسية على ١٧ سنة.

٣-..ويكون القبول بنسبة ٧٠% من الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الإعدادية العامة. وبنسبة ٣٠% من الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة للمدارس الإعدادية الصناعية من العدد المعتمد للمدرسة.

أما المواد التى كانت تدرس فى هذه المرحلة فهى:

اللغة العربية والدين – اللغة الأجنبية – المواد الاجتماعية والتربية الوطنية – العلوم (طبيعة وكيمياء) – إمساك الدفاتر – الرياضة البحتة – الرسم الهندسى – الرسم الصناعى – الميكانيكا – المقايسات – علم أصول الصناعة بفروعه – تاريخ وقواعد الزخرفة – أشغال الورش.

كذلك كانت تدرس مادة الإسعافات الأولية والصحة المهنية.

وقضت المادة ٢٢ أن تعقد وزارة التربية والتعليم فى آخر السنة النهائية للمدارس الثانوية الصناعية امتحانا عاما على دورين تحريرا للمواد العلمية وعمليا لمادة أشغال الورش. ويمنح الناجحون فيه شهادة تسمى " دبلوم المدارس الثانوية الصناعية ".

أما المادة ٢٩، فقد أكدت على أن التعليم الصناعى بنوعيه (الإعدادى والثانوى) بالمجان.

وكان أمام خريجى التعليم الثانوى الصناعى الفرص التالية (محمد خيرى حربى وزينب محرز. نظام التعليم. ص ٧٥):

١- العمل بالمصانع والورش فى درجة صناع أخصائيين ورؤساء عمال بعد تمضية فترة محدودة من التمرين.

٢- الالتحاق بمعهد المعلمين العالى الصناعى إذا توافرت فيهم شروط الالتحاق الخاصة به.
٣- الالتحاق بالجامعات فى الكليات العملية إذا توافرت فى الطالب الشروط الخاصة به.
٤- الالتحاق بالمعاهد الصناعية العليا التابعة لوزارة التربية والتعليم بعد توفير الشروط اللازمة.

### دراسات علمية وعملية خاصة:

كذلك قضت المادة ٣٦ من قانون التعليم الفنى ١٩٥٦ أن تنشأ بقرار من وزير التربية والتعليم دراسات مسائية علمية وعملية خاصة فى فترات معينة لأصحاب الحرف المختلفة لرفع مستواهم من الوجهة الفنية. كل فى حرفته. وتحدد فى القرار قيمة رسم القيد المناسب، لكل حرفة. والفترة المحددة للتدريب فيها. على أن تعطى فى نهاية الفترة لكل من حضر هذه الدراسات بانتظام شهادة تفيد بذلك من الجهة التى أدى فيها الدراسة.

ولا شك أن هذا النوع كان صورة من صور تعليم الكبار التى أفادت بالفعل تلك الفئات التى وجهت إليها هذه النوعية من الدراسة .

## التعليم التجارى:

هدف التعليم التجارى بمراحله المختلفة إلى إعداد القوى البشرية اللازمة لمزاولة الأعمال المالية والتجارية والكتابية وغيرها من الأعمال المماثلة اللازمة لتنظيم الإنتاج وتوزيعه. فى المنشئات على اختلاف أنواعها أو فى ميدان العمل الحر (وزارة التربية والتعليم. أهداف التعليم الفنى.١٩٦٤) .

وقد اقتضت الأعمال التى يعدون لمزاولتها تلاميذ مدارس التجارة أن يكونوا مزودين بقدر معين من الثقافتين العامة والفنية مع الربط بينهما.

صدر القانون رقم ٢٦١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم التعليم التجارى. ومما جاء فى المادة الأولى فيه أن المدارس التجارية نوعان:

### الأول: المدارس الإعدادية التجارية:

وقضت المادة ٣ بأن يقبل بالسنة الأولى من المدارس الإعدادية التجارية من أتم بنجاح الدراسة بالمرحلة الابتدائية " ست سنوات ". أو ما يعادلها. على ألا تزيد سن التلميذ فى أول السنة الدراسية على ١٧ سنة. ويجوز فى حالة وجود أماكن خالية قبول من يتجاوز هذه السن. على ألا تزيد على ١٨ سنة.

والمدارس الإعدادية التجارية مدة الدراسة بها كانت ثلاث سنوات. وبعض هذه المدارس كان خاصا بالبنين والآخر بالبنات. وإن كانت معظم هذه المدارس خاص بالبنات.

وقد هدفت إلى تزويد الملتحقين بها بثقافة فنية محدودة تمكنهم من العمل بصغرى المؤسسات التجارية.

وشملت خطة الدراسة بهذه المدارس فئتين من المواد:

١- مواد ثقافية عامة وتشمل القرآن الكريم والدين – اللغة العربية – لغة أجنبية واحدة – الخط العربى والأفرنجى – الجغرافية – التاريخ – التربية الرياضية.

٢- مواد فنية هى: مسك الدفاتر – الحساب التجارى – المكتب التجارى باللغة العربية – مبادئ فن البيع – الكتابة على الآلة الكاتبة العملية.

ونسبة الوقت المخصص للمواد الفنية بالفرق الثلاث هى ٤٠% بالفرقتين الأولى والثانية. و٤٤,٤% للفرقة الثالثة. وذلك من مجموع الحصص البالغ قدرها ٣٥ حصة أسبوعيا للفرقتين الأولى والثانية. و٣٦ للفرقة الثالثة.

وكانت هناك مدارس حرة للتعليم التجارى فى مستوى الإعدادى الحكومى. وهذه المدارس كانت إما تسير وفق برامج مدارس الوزارة. وإما لبرامج خاصة أجنبية.

وهنا نلاحظ ملاحظة ما زالت قائمة حتى اليوم وهى أن القطاع الخاص يقتحم من التعليم الفنى. التعليم التجارى فقط. لقلة تكلفته قياسا إلى التعليم الصناعى. بينما فى فترة فوران الحركة الوطنية فى أوائل القرن العشرين. كانت هناك جهود أهلية تقتحم التعليم الصناعى. عن طريق الجمعيات الخيرية الكبرى.

كذلك كانت هناك فصول تجارية نهارية ملحقة بمدارس التعليم العام الأجنبى مثل مدارس الليسيه التابعة للمؤسسة القومية للتربية والتعليم. وهى ما كانت تعرف سابقا بمدارس الليسيه. وكان يقبل بها أيضا فتيات.

**الثاني: المدارس الثانوية التجارية:**

استهدف هذا النوع من التعليم إعداد الملتحقين به لما يأتى:

أولا: للأعمال الحرة التى تشارك فى التنمية دون استغلال:

١- عمليات التجارة الداخلية – للنشاط الخاص والتعاونى – فى كل من تجارتى الجملة والتجزئة.

٢- تجارة الصادرات – فى الحدود التى نص عليها بالميثاق الوطنى.

٣- تنظيم الدفاتر ومراجعة الحسابات. فى حدود القانون الخاص بمزاولة هذه المهنة

ثانيا – لممارسة عدد من الأعمال بالشركات والجمعيات التعاونية وبالمنشئات على اختلاف أنواعها (بالقطاعين العام والخاص). وفى المصالح الحكومية.

وقد اشترطت المادة ٤ أن يقبل بالسنة الأولى من المدارس الثانوية التجارية الحاصلون على شهادة الدراسة الإعدادية العامة أو ما يعادلها. ويجوز قبول الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الإعدادية التجارية بشروط يصدر بها قرار من وزير التربية والتعليم. على ألا تزيد سن التلميذ فى أول السنة الدراسية على ١٩ سنة. ويجوز – فى حالة وجود أماكن خالية – قبول من يتجاوز هذه السن. على ألا تزيد على عشرين سنة.

ويعقد للراغبين فى اللحاق اختبار للتعرف على مدى استعدادهم لدراسة المواد التجارية.

وأشارت المادة ٦ إلى المواد التى تدرس بالمدارس الإعدادية التجارية وهى:

القرآن الكريم والدين – اللغة العربية والخط – اللغة الأجنبية والخط – الجغرافيا والتاريخ – الحساب التجارى – مسك الدفاتر – المكتب التجارى – مبادئ فن البيع – الكتابة على الآلة الكاتبة العربية – التربية الرياضية.

مادة ٧– تدرس بالمدارس الثانوية التجارية المواد التالية:

القرآن الكريم والدين – اللغة العربية – اللغة الأجنبية الأولى (وتشمل الترجمة) – اللغة الأجنبية الثانية – الجغرافيا الاقتصادية – تاريخ مصر الاقتصادى – دراسة المجتمع المصرى – المعلومات الاقتصادية والتجارية – الرياضة المالية والتجارية – مسك الدفاتر – المكتب التجارى باللغة العربية – المكتب التجارى باللغة الأجنبية الأولى – الكتابة على الآلة الكاتبة العربية – الكتابة على الآلة الكاتبة الافرنجية – التربية الرياضية.

(ثم تم إدخال مقررات أخرى مثل: التربية العسكرية – الإسعافات الأولية – الصحة المهنية – مبادئ التكليف الصناعية).

مادة ٨- يعفى غير المسلمين من دراسة القرآن الكريم. وترتب لهم دروس فى الدين حسب ديانتهم إذا وجد عدد كاف منهم فى الفرقة..

مادة ١٠- يعقد فى نهاية كل عام دراسى امتحان تحريرى للانتقال لتلاميذ كل من الفرقتين الأولى والثانية بالمدارس الإعدادية والمدارس الثانوية التجارية. ويخصص ٧٥% من النهايات العظمى للامتحان التحريرى و٢٥% لأعمال السنة.

مادة ١١- تعقد وزارة التربية والتعليم فى نهاية كل عام دراسى لتلاميذ الفرق النهائية امتحانا عاما. ويمنح الناجحون من المدارس الإعدادية شهادة تسمى " شهادة الدراسة الإعدادية التجارية ". كما يمنح الناجحون من المدارس الثانوية دبلوما يسمى " دبلوم الدراسة الثانوية التجارية ".

ويقدم الدكتور على أحمد على دراسة مهمة يكشف لنا من خلالها عن عدد من أوجه النقص فى التعليم التجارى (صحيفة التربية. مارس ١٩٦٧):

فبالنسبة لخطط وبرامج المدارس الثانوية التجارية. نرى خليطا كبيرا من المواد: مسك الدفاتر - إدارة أعمال - مكتب تجارى - لغات - آلة كاتبة - رياضة مالية - اقتصاد - مواد قومية واجتماعية. وغير ذلك من الموارد.

وبطبيعة الحال فإن كثرة عدد المواد وتشعبها لم يكن ليعطى الفرصة للخريج للتخصص فى مجال معين مما كان يضيع عليه فرصة التعمق فى ناحية من النواحى التى كان سوق العمل يحتاج إليها. وكان من نتيجة ذلك انخفاض مستوى الخريج. فقد لوحظ أن مستوى خريجى المدرسة الثانوية التجارية فى اللغة الإنجليزية كان ضعيفا جدا. الأمر الذى استحال معه أن يعتمد عليهم فى أقصر عمل يمكن تصوره فى المجال التجارى.

ولم يقف الأمر عند حد الضعف البالغ فى اللغة الإنجليزية. بل تعداه ليصل إلى اللغة العربية نفسها. بحيث كان من العسير العثور على رسالة كتبها واحد من الخريجين تخلو من كم من أخطاء القواعد أو الهجاء.

ومما يجب الاعتراف به أن معلم المواد التجارية كان يحصل على دخل يقل عما يحصل عليه زملاؤه الذين أتيحت لهم فرصة العمل بمجال التجارة والأعمال. أو الشركات أو المؤسسات. على الرغم من التساوى بين الفئتين فى الإعداد. ومعنى هذا هو حرمان التعليم التجارى من الممتازين من خريجى التعليم العالى التجارى.

ويضاف إلى ذلك أن الكثرة الغالبة من مدرسى المدارس التجارية. باعتبار تخرجهم – فى الغالب – من كليات التجارة. التى يغلب على دراستها الطابع النظرى. حرموا من فرصة التدرب العملى. والدراية بواقع السوق التجارى والاقتصادى.

وقد حظى التعليم التجارى بمؤتمرين مهمين. أحدهما كان عام ١٩٥٩ (سالم هيكل. ص ٧٦) فى الفترة من ١٢/٥- ١٩٥٩/٥/٢٠ حيث التقى فيه رجال الأعمال من مديرى الشركات والمؤسسات المشرفين على التعليم التجارى لتعرف وجهات النظر المختلفة حول أمور هذا النوع من التعليم حيث تم استعراض واقع وتطور التعليم الثانوى التجارى.

ثم عقد مؤتمر آخر فى الفترة من ١٩ إلى ٢٣ يونيو ١٩٦٥ بهدف دراسة الأهداف العامة والخاصة التى وضعت للمرحلة الثانوية التجارية ومدى ملاءمتها لحاجة البلاد. وقد اشترك فى المؤتمر عدد كبير من أعضاء هيئات التدريس بالكليات والمعاهد التجارية ومن رجال الأعمال ومن العاملين بالتعليم التجارى بوزارة التربية والتعليم. وشكل المؤتمر من أعضائه عدة لجان أصدرت توصيات تتناول وسائل النهوض بمختلف المواد الدراسية بمدارس التعليم الثانوى التجارى.

وقد أدى تزايد الإقبال على التعليم التجارى إلى إنشاء فصول جديدة لهذا التعليم فى العام ١٩٦٦/٦٥ أطلق عليها " فصول الخدمات " التحق بها تلاميذ لم يتمكنوا من الالتحاق بالمدارس الحكومية والخاصة. وكان للمديريات التعليمية حق إدارتها والإشراف الفنى عليها عن طريق لجنة خاصة سميت باللجنة العامة لفصول الخدمات التعليمية (المرجع السابق. ص ٧٩).

## التعليم الزراعى:

وقد استهدف التعليم والتدريب الزراعى تزويد الإنتاج الزراعى بحاجته من الطاقة البشرية المدربة على مستويات مختلفة من الكفاية والخبرة والعمل والثقافة للحصول على أقصى حد ممكن من الإنتاج.

وقد تمثلت احتياجات مهنة الزراعة من هذه القوى فى مستويات تؤدى الآتى:

١- العمل. ٢- التنفيذ والإدارة. ٣- البحث والتخطيط.

وحدد القانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ ما يتصل بالتعليم الزراعى مما يمكن بيانه فيما يلى:

فقد قضت المادة ١- بأن يكون التعليم الزراعى ثلاثة أنواع:

**المدارس الإعدادية الزراعية:**

وكان التعليم بهذه المدارس يهدف إلى إعداد عمال زراعيين فنيين ممن يستطيعون القيام بعملية الإنتاج المباشر.

وكانت مدارس هذا النوع كلها حكومية. غير أن هناك أقساما زراعية كانت ملحقة ببعض المعاهد الخاصة. كما كان الحال بكلية الأمريكان بأسيوط. وفى كلية أخرى بالإسكندرية. حيث سارت الدراسة فيها وفقا لخطة خاصة.

وكانت بعض مدارس هذا النوع من التعليم بها أقسام داخلية (نظام التعليم فى الجمهورية العربية المتحدة. ص ٧٧). حيث لم تحصل رسوم عن الإقامة والغذاء بهذه الأقسام سوى جنيه واحد كرسم تأمين أثاث !

ونصت المادة ٢على أنه يشترط فيمن يقبل بالفرقة الأولى فى هذه المدارس:

١- أن يكون قد أتم بنجاح الدراسة بالمرحلة الإبتدائية أو ما يعادلها.

٢- ألا تقل سنه فى أول أكتوبر عن اثنى عشر عاما ولا تزيد على سبعة عشر.

أما المواد التى كانت تدرس فى هذه المدارس فهى:

اللغة العربية والدين – الزراعة – البساتين – الإنتاج الحيوانى – الصناعات الزراعية – المعلومات العامة – المجتمع الريفى – تربية النحل ودود القز.

**المدارس الثانوية الزراعية:**

والخريجون من هذه المدارس يمكن أن يضطلعوا بالمهام الآتية

١- إدارة المزارع.

٢- استغلال مشروع زراعى حر.

٣- الوظائف الفنية بالوزارات والمصالح الزراعية.

٤- تدريس المواد الزراعية بالمدارس المختلفة بعد الحصول على مؤهل تربوى. ويجوز. عند الحاجة. التعيين بدون هذا المؤهل.

٥- الإرشاد الزراعى.

٦- ويهيىء للالتحاق بكليات الزراعة بالجامعات المصرية بالشروط التى يصدر بها قرار من المجلس الأعلى للجامعات.

واشترطت المادة ٤ فيمن يقبل بالفرقة الأولى فى هذه المدارس:

١- أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة الإعدادية العامة أو ما يعادلها. ويجوز قبول الحاصلين على إتمام الدراسة الإعدادية الزراعية بشروط يصدر بها قرار من وزير التربية والتعليم.

٢- ألا تقل سنه فى أول أكتوبر عن أربعة عشر عاما ولا تزيد على ثمانية عشر.

وقضت المادة ٥ بأن تكون المواد التى تدرس فى هذه المدارس هى:

اللغة العربية والدين – الزراعة – البساتين – الأحياء – الطبيعة والكيمياء – الإنتاج الحيوانى – الصناعات الغذائية – تربية النحل ودود القز – مقاومة الآفات – الهندسة الريفية – الاقتصاد الزراعى (اجتماع ريفى.تعاون. إدارة مزارع). ثم المحاسبة والإحصاء الزراعى – اللغة الأجنبية – المحاصيل الحقلية والمراعى – تربية الحيوان والدواجن والأسماك – صحة الحيوان.

هذا خلاف وجوه النشاط الرياضى والاجتماعى والمطالعة الحرة.

وكان التلاميذ يقومون بجميع الأعمال التى يستطيعون أداءها فى مرافق المدرسة الإنتاجية. وتصرف بالمجان الملابس التى تتناسب مع ما يؤدوه من تدريبات وتمرينات عملية.

هذا وكانت مناهج التعليم الزراعى تشمل جانبا كبيرا من التدريب العملى الذى يتضمن ممارسة الأعمال الزراعية المختلفة مثل (محمد خليفة بركات. صحيفة التربية. مارس ١٩٥٩):

١- عمليات خدمة الأرض بأنواعها واستخدام الآلات القديمة والحديثة.

٢- عملية خدمة النباتات والمحاصيل وأشجار الفواكه والخضر.

٣- تربية النحل ودود القز والتدريب على جميع أنواع النحالة بعملياتها المختلفة.

٤- القيام بعمليات الإنتاج الحيوانى. الإشراف على الاسطبلات. تحضير العلائف. جز الأغنام..إلخ.والتمرين على الإشراف الصحى على الحيوان.

٥- القيام بعمليات اختبار اللبن والمنتجات اللبنية وصناعاتها.

٦- القيام بعمليات الصناعات الغذائية – مربى. حفظ خضار. تجفيف فواكه وخضر..إلخ.

٧- التدريب على عمليات مقاومة الآفات. رش. تعفير. تدخين..

أما المادة ٦ فقد نصت على أن التعليم الزراعى الإعدادى والثانوى بالمجان....

ووفقا للمادة ٧ فإن مدة الدراسة فى كل من المدارس الإعدادية الزراعية والثانوية الزراعية ثلاث سنوات.

ويمنح الناجحون فى الامتحان النهائى للمدارس الثانوية الزراعية شهادة تسمى " شهادة دبلوم المدارس الثانوية الزراعية ".

وقضت المادة١١ من القانون بأن تلحق بكل مدرسة زراعية مزرعة لتدريب التلاميذ لا تقل مساحتها عن حوالى ٢٥ فدانا للمدرسة الإعدادية و٧٥ فدانا للمدرسة الزراعية. بيد أن هذا لم يكن متحققا تماما.

**تدريبات مهنية للمزارعين. ودراسات لخريجى المدارس الزراعية لرفع مستواهم من الوجهة الفنية.**

## مقارنات إحصائية:

ولبيان موقع التعليم الفنى الإعدادى من التعليم الإعدادى العام نورد فيما يلى إحصاء مقارنا عن الأعوام من ٥٤/٥٣ إلى ٥٩/٥٨(دراسات وبحوث إحصائية. ص ٩٢):

جدول رقم (١٨)

| السنة | | عدد فصول الإعدادى | | | عدد تلاميذ الإعدادى | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | فنى | عام | جملة | فنى | عام | جملة |
| ٥٤/٥٣ | عدد | ١٤٨ | ٩٥٧١ | ٩٧١٩ | ٣٢٦٠ | ٣٤٨٥٧٤ | ٣٥١٨٣٤ |
| | % | ١,٥ | ٩٨,٥ | ---- | ٩.. | ٩٩,١ | ---- |
| ٥٥/٥٤ | عدد | ١٩٦ | ١٠٠٠٦ | ١٠٢٠٢ | ٤٣٠٤ | ٣٤٦٣٧٦ | ٣٥٠٦٨٠ |
| | % | ١,٩ | ٩٨,١ | --- | ١,٢ | ٩٨,٨ | ---- |
| ٥٦/٥٥ | عدد | ٣١٦ | ١٠٠١٦ | ١٠٣٣٢ | ٨٢١٨ | ٣٢٨٤٧٠ | ٣٣٦٦٨٨ |
| | % | ٣,١ | ٩٦,٩ | ---- | ٢,٤ | ٩٧,٦ | ---- |
| ٥٧/٥٦ | عدد | ٤٦١ | ٩٥٨٥ | ١٠٠٤٦ | ١٢٩٢٥ | ٣١٨٢٤٣ | ٣٣١١٦٨ |
| | % | ٤,٨ | ٩٥,٢ | ---- | ٣,٩ | ٩٦,١ | ---- |
| ٥٨/٥٧ | عدد | ٧٧٣ | ٩١٤٨ | ٩٩٢١ | ٢٢٨١٨ | ٢٧٨٢٢٤ | ٣٠١٠٤٢ |
| | % | ٨,٤ | ٩١,٦ | ---- | ٧,٥ | ٩٢,٥ | ---- |
| ٥٩/٥٨ | عدد | ١٠٤٦ | ٨٥٤٨ | ٩٥٩٤ | ٢٩٨٤٦ | ٢٤٧٣٩٤ | ٢٧٧٢٤٠ |
| | % | ١٢,٢ | ٨٧,٨ | --- | ١٠,٧ | ٨٩,٣ | --- |

ومن الجدول المقارن لتطور التعليم الإعدادى الفنى والتعليم الإعدادى العام نلاحظ أن نسبة الفصول والتلاميذ فى التعليم الإعدادى الفنى كانت فى ارتفاع مستمر. فقد كانت

نسبة فصول الإعدادى الفنى ١,٥% من جملة فصول الإعـــدادى فـــى ســـنة ٥٤/٥٣. وأصبحت هذه النسبة ١٢,٢% فى سنة ٥٩/٥٨. كما أن نسبة تلاميذ الإعـــدادى الفنـــى كانت..٩% من جملة تلاميذ الإعدادى فى سنة ٥٤/٥٣ فأصبحت ١٠,٧% فـــى ســـنة ٥٩/٥٨. وهذا يبين سرعة تقدم انتشار التعليم الإعدادى الفنى وإقبال التلاميذ عليه.

والغريب أنه. رغم هذا فإن التوجه قد تغير بسرعة شديدة بعد ســـنوات تقـــل عـــن أصابع اليد الواحدة. ورؤى ألا إقبال على هذا التعليم. فضلا عن خطأ وجوده تربويـــا. فصُفى.

أما بالنسبة للتعليم الثانوى. فسوف نجد التطور المقارن بين العام والفنى يسير وفقـــا للإحصاء التالى (المرجع الساق. ص ٩٥):

جدول رقم (١٩)

| السنة | | عدد الفصول | | | عدد التلاميذ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | فنى | عام | جملة | فنى | عام | جملة |
| ٥٤/٥٣ | عدد | ٧٦٣ | ٢٦٦٧ | ٣٤٣٠ | ١٨٨٣٨ | ٩٢٠٦٢ | ١١٠٩٠٠ |
| | % | ٢٢,٢ | ٧٧,٨ | ---- | ١٦,٩ | ٨٣,١ | ---- |
| ٥٥/٥٤ | عدد | ٦٨٣ | ٣١٩٨ | ٣٨٨١ | ١٧٦٤٢ | ١٠٦٠٩٥ | ١٢٣٧٣٧ |
| | % | ٢١,٣ | ٧٨,٧ | --- | ١٤,٢ | ٨٥,٨ | ---- |
| ٥٦/٥٥ | عدد | ٨١٩ | ٣٥٤٥ | ٤٣٦٤ | ٢٢٤٧٣ | ١٠٧٦١٢ | ١٣٠٠٨٥ |
| | % | ٢٣,١ | ٧٦,٩ | ---- | ١٧,٢ | ٨٢,٨ | --- |
| ٥٧/٥٦ | عدد | ١٠٤٤ | ٣٥٢٢ | ٤٥٦٦ | ٢٩٤٣٨ | ١٠٩١٥٣ | ١٣٨٥٩١ |
| | % | ٢٩,٦ | ٧٠,٤ | ---- | ٢١,٢ | ٧٨,٨ | --- |
| ٥٨/٥٧ | عدد | ١٣٩١ | ٣٥٧٤ | ٤٩٦٥ | ٤٠٢٣٥ | ١٠٩٣٩٥ | ١٤٩٦٣٠ |
| | % | ٤٦,١ | ٥٣,٩ | --- | ٣٠,٢ | ٦٩,٨ | --- |
| ٥٩/٥٨ | عدد | ١٦٧٤ | ٣٦٢٩ | ٥٣٠٣ | ٥٠٠١٢ | ١١٥٦٠٨ | ١٦٥٦٢٠ |
| | % | ٤٦,١ | ٥٣,٩ | --- | ٣٠,٢ | ٦٩,٨ | --- |

من هذا الجدول المقارن لتطور التعليم الثانوى الفنى والثانوى العام فى الســـنوات من ٥٤/٥٣ إلى ٥٩/٥٨ نلاحظ أن نسبة التعليم الثانوى الفنى فى عدد الفصول وعـــدد

التلاميذ فى ارتفاع مستمر بعد أن كانت نسبة الفصول بالثانوى الفنى إلى جملة فصول الثانوى العام ٢٢,٢ % فى ٥٤/٥٣ أصبحت ٤٦,١ % فى سنة ٥٩/٥٨. كما أن نسبة تلاميذ الثانوى الفنى فى سنة ٥٤/٥٣ كانت ١٦,٩% من جملة تلاميذ الثانوى وأصبحت هذه النسبة فى سنة ٥٩/٥٨ ٣٠,٢%. ومما هو جدير بالملاحظة أن نسبة الزيادة فى عدد الفصول أكبر من نسبة الزيادة فى عدد التلاميذ. ويرجع ذلك إلى أن كثافة الفصل بالتعليم الفنى كانت أقل منها بالتعليم العام لأن عدد تلاميذ الفصل فى الفنى محدد بالأماكن فى الدروس العملية بالشعب المختلفة وخاصة التعليم الصناعى. وبوجه عام فإن الزيادة المستمرة فى التعليم الثانوى الفنى أظهرت مدى اتساع هذا النوع من التعليم.

أما المقارنة بين أنواع التعليم الفنى. فهذا ما يبينه الجدول التالى عن الفترة ما بين عامى ٦٥/١٩٦٦-٧٠/١٩٧٠ (دسوقى عبد الجليل. ص ٤٣):

جدول رقم (٢٠)

| نوع التعليم | تجارى | | صناعى | | زراعى | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| السنوات | مدارس | خريجون | مدارس | خريجون | مدارس | خريجون |
| ٦٦/٦٥ | ١٤٠ | ١١٠٧٤ | ٩٥ | ٩٠٦٥ | ٤٩ | ٤١٧٦ |
| % | ٤٩,٣ | ٤٦,٧ | ٣٣,٥ | ٣٧,٧ | ١٧,٢ | ١٦,٠ |
| ٧١/٧٠ | ٢٧٣ | ٢٨٧٩٦ | ١١٦ | ٢١٠٦٠ | ٥١ | ٨٠٥٤ |
| % | ٦٢,٠ | ٤٩,٧ | ٢٦,٣ | ٣٦,٧ | ١١,٧ | ١٣,٦ |

إن هذه الغلبة للتعليم التجارى قد تفسر لأول وهلة بأن الاقتصاد المصرى فى ذلك الوقت كان اقتصاد خدمات. لكن مزيدا من التأمل يمكن أن نفسر هذا لمجرد سهولة فتح مدارس تجارية عن المدارس الصناعية والزراعية. نظرا لقلة التكلفة التعليمية بها فى صورتها التقليدية التى كانت سائدة. قياسا إلى كل من التعليم الصناعى. والتعليم الزراعى. كما سبق أن أشرنا.

ومن المؤسف حقا أن تستمر نسبة التعليم الزراعى ضئيلة. ربما تأثرا بمقولة أشيعت فى عهد الثورة بأن الاستعمار روج لأكذوبة أن مصر بلد زراعى فقط. وفى رأينا أن

تلك لم تكن " تهمة ". ذلك لأن الذى يدخل هذه المقولة فى باب التهم هو " نوعية العمل الزراعى القائم ". فالولايات المتحدة. والاتحاد السوفيتى فى ذلك الوقت كانا من أضخم البلدان الزراعية. ولكنها الزراعة القائمة على العلم والتصنيع. والتصنيع نفسه لا يعتمد فقط على الثروات الطبيعية التى فى باطن الأرض من معادن. وإنما كذلك على ما يكون على سطحها من مزروعات.

وكانت هناك مدارس أخرى على المستوى الإعدادى تؤهل للعمل فى بعض القطاعات مثل (ساطع الحصرى. حولية الثقافة العربية. الحولية السادسة):

- مدرسة تحسين الخطوط.
- مدرسة التربية البحرية.

وعلى المستوى الثانوى:

- مدرسة المساحة المتوسطة.
- مدرسة الزائرات الصحيات.
- مدرسة الممرضات والحكيمات.

فضلا عن عدد من المراكز لتدريب العاملين فى الميادين الاقتصادية. مثل:

- مركز التلمذة الصناعية.
- التدريبات السريعة للعمال المتخصصين.
- ميكنة الزراعة.
- تدريب الملاحظين والمشرفين.
- الصناعات الريفية.
- التدريبات المهنية الزراعية بمدارس الزراعة.
- التلمذة الزراعية.
- التدريبات المهنية المختلفة بجامعة الثقافة الحرة.
- التدريبات المهنية النسوية فى المشاغل.

وتدريب الموظفين الكتابيين والإداريين فى:

- مراكز التدريب بالمدارس الثانوية التجارية.
- معهد الإدارة.

## التعليم الفنى للبنات:

شهد عهد الثورة نوعا من التعليم الفنى للبنات لأول مرة فى تاريخ التعليم فى مصـر. وذلك بإنشاء مدارس فنية إعدادية للبنات لتأهيل التلميذات بالتخصصات التى تتناسب مع طبيعتهن وتتفق مع استعداداتهن. كما تؤهلهن للاندماج فى الحياة الإنتاجيـة. ولتؤمـن مستقبلهن. لكى تشارك الرجل فى الإنتاج. إلى جانب قيامها بتربية الأبناء. فـهى ربـة بيت فى منزلها وعاملة فى المصنع. أو المشغل. تقف جنبا إلى جنب الرجل.

لقد أنشأت الدولة اثنى عشر مشغلا فنيا. كانت تتكلف أموالا طائلة وجهدا لا يتكافـأ مع ضعف الإقبال عليها. فقررت إلغاءها فى أغسطس ١٩٥٧. وأنشأت بدلا منها أربعة مدارس إعدادية فنية للبنات فى عواصم بعض المديريات فى الوجه البحـرى والوجـه القبلى. أصبحت تسعة مدارس عام ١٩٦٢. وكانت مدة الدراسة ثلاث سنوات بعد إتمـام الدراسة الابتدائية.

وهدفت المدارس الإعدادية الفنية للبنات إلى تزويد الفتيات اللاتى أتممـن المرحلـة الابتدائية بقسط وافر من الثقافة العامة العمليـة والعلميـة. وإلـى تنميـة قدراتـهن. واستعداداتهن. بحيث يمكن الاستفادة منهن فى أوجه النشاط التـى يتطلبـها المجتمـع الحديث، كإدارة المحال التجارية والإشراف على المعامل والمختبرات فـى المـدارس الإعدادية والثانوية للبنات. وتولى بعض الوظائف فى المصانع والفنادق. ومحال الكـى وتنظيف الملابس وتنفيذ بعض المشروعات الحديثة للراديو والتلفزيون.

وانقسمت الدراسة فى هذه المدارس إلى أقسام التدبير وأشـغال الإبـرة والاقتصـاد المنزلى وأقسام البائعات. والمحصلات والمحضرات الفتيات للمعامل. وأشغال السـجاد والتريكو. وأقسام التركيبات الإلكترونية. والميكانيكية الدقيقة. والخراطة البسيطة.

وتوزعت المواد الدراسية فيها بالشكل الآتى (محمد خيرى حربى. وزينب محـرز. ص ٤٢):

١- مواد عامة.وتشمل لغة عربية – إنجليزيـة – فرنسـية – مـواد اجتماعيـة – معلومات عامة وتربية صحية – رياضة عامة: حساب وهندسة – تربية رياضيـة – موسيقى.

ويلاحظ أن اللغة الفرنسية لم يدرسها سوى تلميذات قسم بائعات ومحصلات المحلات التجارية علاوة على الإنجليزية.

٢- المواد النسوية والتدبير المنزلى. وتدرس فى جميع الأقسام مع مراعاة التخصـص الوافى فى قسم التدبير المنزلى.

٣- مواد فنية خاصة. مثل: علم أصول الصناعة لقسم السجاد وقسم التركيبات الإلكترونية. وقسم الميكانيكا.

رسم هندسى وصناعى. لقسمى التركيبات الإلكترونية والميكانيكا الدقيقة.

رسم هندسى وزخارف. لقسم التدبير المنزلى ولقسم السجاد.٠٠٠وهكذا.

كذلك فتح للفتيات أبواب التعليم الفنى الثانوى. وهدفت هذه المدرسة إلى تخريج صانعات ماهرات مثقفات. ومدربات تدريبا أساسيا متكاملا بحيث يؤدى إلى إكساب الفتيات مهارات وقدرات فنية كاملة وتؤهلهن للعمل فى المجال الصناعى الذى يتفق وطبيعة الفتاة وقدراتها واستعداداتها. كما هدفت. بجانب الأهداف المهنية إلى تربية الذوق الفنى عند الفتيات وتعليمهن الشئون المنزلية. وأشغال الإبرة وإكسابهن المهارات والفنون اللازمة للنهوض بالمنزل والإعداد لحياة الأسرة.

وكانت مدة الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية للبنات ثلاث سنوات. وتمنح الناجحات فى نهاية المدة الدراسية دبلوم المدارس الثانوية الفنية للبنات. ويشترط أن تحصل الطالبة على الشهادة الإعدادية العامة – أو ما يعادلها –.

وضمت المدرسة الثانوية الفنية للبنات عددا من الصناعات تمكن الخريجات من العمل فى المؤسسات والمصانع والمصالح الحكومية وقطاعات الخدمات وفقا لاحتياجات خطة التنمية الاقتصادية للدولة. والتى تتفق وطبيعة الفتاة. وبيان هذه الصناعات:

شعبة الميكانيكا الدقيقة – شعبة التركيبات الإلكترونية – شعبة أمينات المخابز – شعبة التجميل – شعبة الجلود والفراء – شعبة المعادن الزخرفية والصباغة – شعبة الملابس الجاهزة – شعبة الزخرفة العامة والتنسيق.

وفيما يلى إحصاء بعدد المدارس والأقسام والطالبات فى كل من المدارس الإعدادية والثانوية الفنية للبنات فى الفترة من ٥٨/٥٧ إلى ٦٤/٣/٦٢:

جدول رقم (٢١)

| السنة الدراسية | إعدادى فنى بنات | | ثانوى فنى بنات | |
|---|---|---|---|---|
| | مدارس وأقسام | طالبات | مدارس وأقسام | طالبات |
| ٥٨/٥٧ | ٤ | ٥٩٨ | -- | -- |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٦٠/٥٩ | ٩ | ١٩١٩ | ١ | ٢٣ |
| ٦٤/٦٣ | ١٦ | ٣٦٣٠ | ٢ | ٨١٠ |

وعرف تعليم البنات ما سمى بالتعليم النسوى. فعندما صدر قانون التعليم الثانوى لسنة ١٩٥١. تغير ما كان يسمى بمدارس الثقافة النسوية لتصبح هذه المدارس فى عداد المدارس الثانوية.ولذلك سميت باسم المدارس الثانوية النسوية. وجعلت مدة الدراسة بها ست سنوات. كونت الفرقتان الأوليان منها المرحلة الإعدادية ودست فيها المواد العلمية المقررة بالتعليم الإعدادى بالمدارس الثانوية العامة مع إضافة تدريس مواد التدبير المنزلى وأشغال الإبرة والصحة (زينب محرز. صحيفة التربية. نوفمبر ١٩٥٩).

أما الفرق الثلاث التالية فقد اشتملت خطة الدراسة بها على الدين واللغة العربية واللغة الأوربية الأولى والعلوم والصحة ورعاية الطفل والأحياء والرسم وفلاحة البساتين وطرق تجارة ومسك دفاتر والتربية البدنية. وبجانب هذه الدراسات كانت الطالبات يخترن دراسة إحدى المجموعات الآتية. وتتخصص فى دراسة موادها فى السنوات الثلاث:

ا- تفصيل وخياطة وتطريز وأزياء. ب - تدبير منزلى وأشغال إبرة.

ت - رسم وأشغال فنية. ث- موسيقى.

بينما خصصت الفرقة السادسة (التوجيهية) لالتحاق الراغبات فى إكمال تعليمهن بالمعاهد العليا واشتملت الدراسة بها على الدين واللغة العربية واللغة الأوربية الأولى والترجمة واللغة الأوربية الثانية والترجمة والتاريخ والتربية الوطنية والنظم المصرية والجغرافية والفلسفة أو الرياضة.

وفى عام ١٩٥٣ سايرت هذه المدارس أيضا التعديلات التى تمت بالمرحلة الثانوية العامة فأصبحت مدة الدراسة اللازمة لإتمام التعليم النسوى سبع سنوات من الحصول على شهادة الدراسة الإبتدائية. أربع منها تكون المرحلة الإعدادية. حيث الدراسة موحدة مع مدارس المرحلة الإعدادية الملحقة بالمدارس العامة. أما الثلاث سنوات الباقية فكونت الدراسة الثانوية النسوية التى استمرت تعمل بنفس النظام الذى كانت عليه عام ١٩٥١.

وعندما فصلت الدراسة الإعدادية عن الدراسة الثانوية عام ١٩٥٧ مكونة كل منهما مرحلة قائمة بذاتها مدتها ثلاث سنوات بدلا من أربع. وتعددت أنواع الدراسة بكل. نال

التعليم النسوى فيها المدارس الإعدادية الفنية والمدارس الإعدادية العلمية للبنات. والمدارس الثانوية الفنية والنسوية للبنات.

## نظام السنوات الخمس:

وإذا كان التعليم الفنى قد انتظمته القوانين رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٦ فى شأن التعليم الصناعى. والقانون رقم ٢٦١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن التعليم التجارى. والقانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم التعليم الزراعى.

فقد صدر القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٠ (السادس من سبتمبر). حيث تبرر المذكرة التفسيرية له صدوره بانقضاء ١٢ سنة على صدور القوانين السابقة. حيث وقع خلالها الكثير من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية. كما كشف وضع هذه القوانين موضع التنفيذ عن بعض النقائص والثغرات الأمر الذى اقتضى إعادة النظر فيها.

وكانت بعض الدراسات قد أكدت ضرورة الأخذ بالتصنيف الذى أخذ فى الشيوع منذ سنوات فى الكثرة الغالبة من البلدان المتقدمة. والذى يقسم العاملين فى ميادين الإنتاج الصناعى – مثلا – إلى ثلاثة مستويات رئيسية هى (همام بدراوى. ص ٩٦):

المستوى القيادى. ويتخرج من الكليات الجامعية وما فى مستواها (المهندس. والتكنولوجى الجامعى).

المستوى الإشرافى. ويتكون من الفنيين الذين يعتبرون حلقة الوصل بين المستوى الأول والمستوى الثالث. ويتخرجون من المعاهد الفنية أو المدارس الفنية المتخصصة.

المستوى الأدائى. ويتكون من المهندسين الذين يعملون مستعينين بالآلة. أو الحرفيين الذين يعملون بأيديهم مباشرة. ويتخرجون من مدارس ثانوية فنية. أو من مراكز تدريب مهنية. أو بنظام التلمذة الصناعية.

وقد أكدت بعض دراسات اليونسكو (همام بدراوى. ص ١٠١) على وجود علاقة بين بعض الوظائف وبين المستوى التعليمى. واستندت فى ذلك على أساسين اثنين. أولهما المستوى التعليمى الذى ارتبط فعلا وتحقق لوظائف معينة. وثانيهما. وجود بعض الوظائف والأعمال القياسية التى تدل على المستوى التعليمى المطلوب. وأكدت هذه الدراسات أن ذلك يصدق على مستخدمى المستوى العالى والمستوى الأوسط (ومنهم التقنيين). وهم أولئك الذين تتطلب وظائفهم مستويات تعليمية تتراوح ما بين نهاية المرحلة الثانوية ونهاية المرحلة الجامعية. وبالنسبة لمستخدمى المستوى الأوسط

فإنها تذكر أنه ينبغى حصولهم على عدد من السنوات التعليمية فوق المستوى الثانى (الثانوى).

ولما كان الأخذ بالقيم والمبادئ الاشتراكية ووضع خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإقامة نظام للإدارة المحلية يستلزم تطوير التعليم الفنى بما يتسق مع هذه الأوضاع الجديدة. فقد وضع مشروع موحد لهذا النوع من التعليم بكافة فروعه ضمانا للاتساق بين القواعد العامة التى تحكمه.

ونص القانون على أهداف للتعليم الفنى. منها: تزويد الطلاب بالقدر المناسب من الدراسات التى من شأنها إعداد فئتى الفنيين والعمال المهرة فى المجالات المهنية المختلفة. ذلك أن قطاعات العمل المختلفة تحتاج إلى ثلاث مستويات فنية من العاملين: فئة الفنيين القياديين من المصممين والمخططين. ويقع إعداد هذه الفئة على عاتق الجامعات والمعاهد العليا وفئة الفنيين المطبقين التنفيذيين. وتقع هذه المهمة على عاتق التعليم الفنى بوزارة التربية والتعليم. وفئة العمال المهرة. ويشارك التعليم الفنى بوزارة التربية والتعليم قطاعات الإنتاج المختلفة فى إعدادهم.

وهذا التطوير اقتضى بطبيعة الحال اختلاف مدة الدراسة بالمدارس الفنية لتكون خمس سنوات بالنسبة لفئة الفنيين. وثلاث سنوات بالنسبة لفئة العمال المهرة. مع إتاحة الفرصة للمتفوقين من خريجى فئة العمال المهرة لاستكمال دراستهم ليكونوا من فئة الفنيين طبقا للأوضاع والشروط التى يصدر بها قرار من وزير التربية والتعليم.

وضمانا للمشاركة فى الرأى بين الفنيين التربويين وبين القائمين على قطاعات الأعمال لتحديد التخصصات المطلوبة واستكمال ما يلزم من مواد أو دراسات فى مناهج الدراسة. فقد نصت المادة ٣١ من المشروع على تشكيل لجنة محلية استشارية للتعليم الفنى بكل محافظة يوجد بها هذا النوع من التعليم. وعلى تشكيل مجلس مركزى للتعليم الفنى لتبادل الرأى فى شئون التعليم الفنى بكافة أنواعه ومستوياته. فضلا عما قضت به المادة ٣١ من المشروع من تمثيل قطاعات الإنتاج المعنية فى لجنة إدارة المدرسة الفنية.

ولكى يتمرس طلاب التعليم الفنى على الأساليب الإنتاجية العملية أجازت المادة ٣٠ من المشروع للمدارس الفنية بمشروعات إنتاجية ذات صلة بتخصصها على أن يصدر قرار وزارى بتحديد قواعد تمويلها وإدارتها.

وكانت أولى المدارس التى طبق عليها نظام الخمس سنوات هى مدرسة جلال فهمى الفنية للميكانيكا والكهرباء بشبرا (همام بدراوى. ص ٥٥). وذلك بناء على

القرار الوزارى رقم ١٧٥ بتاريخ ١٩٧٠/٨/٢ حيث تم ذلك بالتعاون مع حكومة جمهورية ألمانيا الديموقراطية (ألمانيا الشرقية). وتخصصاتها وفق نص القرار الوزارى هى: تكنولوجيا التشغيل بماكينات القطع بإزالة الرابش – تكنولوجيا صيانة السيارات – تكنولوجيا هندسة التيار الشديد – تكنولوجيا هندسة التيار الضعيف.

## ثانيا – إعداد المعلم

لسنا فى حاجة إلى بيان ما يمثله المعلم بالنسبة للعملية التعليمية. فقد شاع وصف شهير بين الجمهرة الكبرى من التربويين. يصف المعلم بأنه " حجر الزاوية ". وأنه " العمود الفقرى " للعملية التربوية عموما. ومن ثم فإن أى جهد مبذول على طريق تطوير التعليم وإصلاحه وتغييره وبنائه. إنما يعتمد فى محصلته النهائية حقيقة على مقدار الجهد المبذول من المعلم. وهذا نفسه يتوقف على نوعية إعداده وتكوينه. فضلا عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى يعيشها. مما نحاول أن نتناوله فى الصفحات التالية.

### معلم المرحلة الأولى:

عند قيام الثورة كان بمصر ثلاثة أنواع من معاهد إعداد معلم المرحلة الأولى:

الأول هو مدارس المعلمين والمعلمات الأولية: وكان الطلاب يقبلون فيها بعد امتحان فى مستوى الصف الرابع النموذجى الأولى تحريريا فى اللغة العربية. والحساب والرسم والجغرافية ومشاهد الطبيعة. ومبادئ العلوم. وكذلك امتحان شفوى فى القرآن الكريم والمطالعة والمحفوظات والدين الإسلامى. وكانت مدة الدراسة ست سنوات. وذلك من العام ١٩٤٩/٤٨(حولية الثقافة العربية. السنة الأولى. ص ٤٧٤).

والثانى هو مدارس المعلمين والمعلمات الريفية. حيث أنشئت أول مدرسة للمعلمين الريفية عام ١٩٤٧. بعد أن بدأ التعليم الريفى فى مصر منذ العام ١٩٤١. وكان الطلاب يقبلون بعد امتحان يعقد على أساس منهج السنة الرابعة الأولية. وكانت مدة الدراسة خمس سنوات. عدا ما كان يسمى بالفرقة التحضيرية (حولية الثقافة العربية. السنة الأولى)

وكان الفرق بين النوع الأول والثانى قاصرا على أن مدارس المعلمين الريفية تختار طلابها بحيث يمثلون أهل الريف المحلى. وأن مناهجها تهتم اهتماما بالغا بالتربية

الزراعية وتعتمد دراسة هذه المعاهد على الجولات البيئية. كما تتضمن مناهج الدراسة بها دراسة المهن الريفية الشائعة وخاماتها.

وكان الهدف الرئيسى من هذه المدارس هو تنشئة جيل من المعلمين الذين يتميزون بصفات المربى والرائد الاجتماعى فى المجتمع المصرى ببيئاته المختلفة. يعملون على تربية النشء داخل المدرسة والتفاعل مع البيئة وتفهمها والاتصال بالأهالى لرفع مستواهم.

فلما ظهرت المرحلة الإعدادية. جعل الحصول على شهادتها ه هو شرط القبول بهذه المدارس. وأصبحت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات.

أما النوع الثالث فكان مدارس المعلمين والمعلمات الابتدائية. حيث كان يقبل بها الحاصلون على شهادة التوجيهية (الثانوية العامة) بالنسبة للبنين. أما البنات فكن يلتحق بها بعد الانتهاء من الدراسة بالفرقة الثانية الثانوية. ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات.

ومنذ العام ١٩٥٣/٥٢ أصبح اسم مدارس المعلمين والمعلمات الأولية هو مدارس المعلمين والمعلمات العامة " القسم العام " (حولية الثقافة العربية. السنة الثالثة. ص ٣٤٦).

وأصبحت مدرسة المعلمين الأولية الريفية تسمى مدرسة المعلمين الريفية. حيث كان التعليم الأولى قد أدمج فى التعليم الابتدائى.

وكان الهدف من القسم العام هو إعداد معلمى فصول بالصفوف الأولى بالمدارس الابتدائية. وكان الالتحاق بهذه المدارس بعد إتمام التعليم الابتدائى.

ثم رئى فى العام ١٩٥٦/٥٥ أن يكون شرط القبول هو الحصول على الشهادة الإعدادية. على أن تكون مدة الدراسة هنا ثلاث سنوات وفقا للقرار الوزارى رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٣.

وتضمنت مناهج القسم العام المقررات التالية – نظام الخمس سنوات بعد الابتدائية – (وزارة التربية. مناهج مدارس المعلمين والعامة والمعلمات العامة. ١٩٥٤):

القرآن الكريم والدين – اللغة العربية والخط– الرياضة – التاريخ – الجغرافية – التربية الوطنية ودراسة المجتمع – الخدمة الاجتماعية – العلوم العامة – الصحة – المشروعات – الرسم والأشغال اليدوية والصناعات المحلية (للبنين) – الرسم والأشغال الفنية (للبنات) – التدبير وأشغال الإبرة (للبنات) – التربية البدنية (للبنين) – التربية البدنية (للبنات) – الموسيقى – أصول التربية وطرق التدريس وعلم النفس – التربية العملية ودروس النقد.

وكانت اللغة العربية تحتل الوزن الأكبر. حيث وصلت إلى عشر حصص فى كل من الصفين الأول والثانى. ثم تسع فى الصفين الثالث والرابع. فسبع فى الأخير.

وكانت التربية البدنية حصة واحدة للبنات بينما كانت اثنتين لدى البنين.

أما المقررات التربوية. فلم تكن تبدأ إلا فى الصفين الرابع والخامس.

ولم تختلف مناهج مدارس المعلمين الريفية عن ذلك إلا باختصاصها بمقرر عن الزراعة والصناعات الزراعية. وأمور أخرى طفيفة للغاية.

فلما أصبح القبول بعد الشهادة الإعدادية ومدة الدراسة ثلاث سنوات أصبحت المقررات تتخذ الصورة التالية (وزارة التربية والتعليم. مناهج مدارس المعلمين والمعلمات العامة والريفية ٥٦/٥٧):

القرآن الكريم والدين – اللغة العربية – اللغة الإنجليزية – الرياضة – العلوم العامة – الجغرافية والتاريخ – المجتمع والمشكلات الاجتماعية – الصحة المدرسية – التربية الفنية – الصناعات (لمدارس المعلمين) – التدبير المنزلى وأشغال الإبرة (مدارس المعلمات) – التربية – – التربية العملية.

وبذلك نلاحظ التغيرات التالية:

١- انخفاض حصص كل من القرآن الكريم والدين واللغة العربية والمواد الاجتماعية.

٢- اختفاء تدريس الخط.

٣- تدريس اللغة الإنجليزية.

٤- ضم الجغرافية مع التاريخ.

٥- تسمية الرسم والأشغال (التربية الفنية)

٦- اختفاء مصطلح (التربية الوطنية).

٧- اختفاء مقرر المشروعات.

وكانت هناك أقسام للموسيقى ملحقة ببعض مدارس المعلمين والمعلمات العامة.

وبالنسبة لمستقبل الخريجين والخريجات (المرشد فى نظم التعليم بالإقليم الجنوبى. ص٩٠):

١- كان خريجو وخريجات هذه المدارس يعينون مدرسين فى المدارس الابتدائية.

٢- كانت الحاصلات على نسبة ٦٠% من مجموع الدرجات فى امتحان شهادة إتمام الدراسة بالمعلمات العامة يمكنهن الالتحاق بالأقسام الإضافية الملحقة بهذه المدارس بشرط أن تتوافر فيهن بقية الشروط اللازمة لها.

٣- يستطيع الممتازون (وفقا للقرار الوزارى رقم ٤٢٩ بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٥ من الخريجين والخريجات الالتحاق بالسنة الأولى بكليات المعلمين والمعلمات بشرط الحصول على ٧٠% من مجموع الدرجات فى الشهادة النهائية وذلك بعد توافر بقية الشروط اللازمة.

ووفقا للقرار الوزارى رقم ٦٢٣ بتاريخ ١٩٥٨/٧/٢١. انقسمت مدة الدراسة بمدارس المعلمين والمعلمات العامة والريفية إلى شعب ثلاث:

الشعبة العامة الشعبة الريفية شعبة الموسيقى

وقد اختفى القرآن الكريم من الصف الأول فى الخطة الدراسية الجديدة (وزارة التربية. مناهج الدراسة الموحدة لدور المعلمين والمعلمات العامة. ١٩٦٠) حيث ادمج فى مقرر التربية الدينية. وظهرت مادة جديدة باسم (التربية العسكرية).

وعرفت دور المعلمين والمعلمات أقساما ملحقة أطلق عليها (الأقسام الإضافية). حيث صدرت لها لائحة خاصة فى السابع والعشرين من أكتوبر عام ١٩٥٨

واقتصرت الدراسة بهذه الأقسام على المتميزين والمتميزات من خريجى مدارس المعلمين والمعلمات العامة والريفية. واعتبر المقبولون فى بعثة داخلية بمرتب كامل. فضلا عن تمتعهم بنظم العلاوات والترقيات أثناء دراستهم. والمعاملة معاملة الموظفين من حيث النواحى المالية والإدارية مثل نفقات التغذية ورسم الإيواء والأجازات (أمانى عبد القادر. ص ٧٨).

وقد استهدفت هذه الأقسام إعداد الملتحقين بها للتدريس بالفرقتين الخامسة والسادسة من المرحلة الابتدائية فى المواد التى تحتاج إلى شىء من التخصص. وكانت مدة الدراسة سنتين.

أما هذه الأقسام بالنسبة للمعلمين فقد كانت على النحو التالى:

قسم التعليم العام قسم التربية الفنية

أما الأقسام الملحقة بمدارس المعلمات فكانت:

قسم التعليم العام قسم التربية الفنية قسم التدبير المنزلى قسم التربية الخاصة

وفى العام ١٩٦١/٦٠ أصبح اسم مدارس المعلمين والمعلمات العامة والريفية هو دور المعلمين والمعلمات.. وأن تزاد مدة الدراسة إلى أربع سنوات.. ذلك بناء على قرار هيئة التخطيط الصادر فى ١٩٥٩/١١/٢١. والقرار الوزارى رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢.

وظلت الأقسام السابقة الإضافية مستمرة فى عملها داخل الدور. لكنها ألغيت فى العام ١٩٦٤/٦٣ (المرجع السابق. ص ٨٢).

وحدد القرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ شروط القبول بهذه الدور. والتى من أبرزها الحصول على الشهادة الإعدادية العام أو الإعدادية الأزهرية. وأن تكون الطالبة المتقدمة غير متزوجة. وأن تظل كذلك طوال فترة الدراسة. مع التعهد بممارسة التدريس بعد التخرج مدة لا تقل عن خمس سنوات. وأن يكون القبول وفقا للقرب الجغرافى بقدر المستطاع.

وضمت الدور خمس شعب هى: الشعبة العامة – التربية الفنية – التربية الرياضية – التربية الموسيقية – التدبير المنزلى. ويبدأ التوزع على هذه الشعب منذ الفرقة الأولى.

ومن الملاحظ على خطة الدراسة الصادر بها القرار الوزارى ١٠١ بتاريخ ١٩٦٢/٧/٢٥ أن المواد التربوية كانت نسبتها للمواد الدراسية ١٣,٢% فى الصف الثالث. و ٢١% فى الصفين الرابع والخامس فى الشعب كلها ما عدا التربية الرياضية حيث كانت النسبة هى على التوالى: ١١,٨% و ٢٤,٢%.

لكن القرار الوزارى ٦٥ بتاريخ ٥/١٧ لسنة ١٩٦٩ جعل الدراسة فى السنوات الثلاث الأولى عامة. ليبدأ التشعيب بدءا من الصف الرابع ليستمر إلى الخامس. وكانت الدراسة فى هذه السنوات الثلاث الأولى مقاربة إلى حد كبير الدراسة فى المدارس الثانوية العامة.

أما التشعيب فقد أصبح إلى خمس هى: التربية الدينية واللغة العربية والمواد الاجتماعية – الرياضيات والأعمال الزراعية للبنين. أو الاقتصاد المنزلى للبنات – التربية الرياضية – التربية الفنية – التربية الموسيقية.

وحدد القرار أهداف دور المعلمين والمعلمات فيما يلى:

١- إعداد طلابها ليكونوا معلمين بالمرحلة الابتدائية. وتزويدهم من خلال إعدادهم بالخبرات والمهارات اللازمة لهم. كمدرسى فصول للصفوف الربعة الأولى. ومدرسى مواد للصفين الخامس والسادس فى هذه المرحلة. كما تهيئهم ليكونوا مواطنين صالحين فى مجتمعنا الاشتراكى. قادرين على الريادة الاجتماعية والإسهام فى خدمة المجتمع المدرسى والبيئة الموجودة فيها.

٢- تعد دور المعلمين والمعلمات فى ذات الوقت مراكز للدراسات والبحوث فى مجال التعليم الابتدائى. وتقدم للعاملين فى الميدان نماذج من العمل التربوى الرائد. كما تتعاون مع الجهات الأخرى فى برامج تعليم الكبار ومحو الأمية فى البيئة المحيطة بها.

ويمكن بيان الأوزان النسبية للمقررات الدراسية بدور المعلمين والمعلمات عام ١٩٦٩/١٩٧٠ (أمانى عبد القادر. ص ١٤١) فيما يلى:

جدول رقم (٢٢)

| المواد: الشعب | الأكاديمية | التربوية | الاختيارية (التخصصية) |
|---|---|---|---|
| اللغة العربية والتربية الدينية | %٦٣ | %٩ | %٢٨ |
| الرياضيات والعلوم | %٦١ | %٩ | %٣٠ |
| تربية فنية | %٥٥ | %٩ | %٣٦ |
| تربية رياضية | %٥٥ | %٩ | %٣٦ |
| تربية موسيقية | %٥٥ | %٩ | %٣٦ |
| الحضانة | %٥٥ | ١٥ | %٣١ |

ووفقا للقرار الوزارى ٢٤ بتاريخ ١٩٧٠/١٠/٤ أضيفت شعبة لإعداد معلمات الحضانة بدارى المعلمات بالعباسية. وطنطا.

وبالنسبة لمدارس المعلمين والمعلمات الابتدائية فقد قد سميت بدءا من عام ١٩٥٣/٥٢ بمعاهد المعلمين والمعلمات الخاصة تمييزا لها عن مدارس المعلمين والمعلمات العامة.

وفى العام التالى. ٥٤/٥٣ ضمت هذه المعاهد شعبتين:

١- شعبة اللغة الإنجليزية والمواد الاجتماعية.

٢- شعبة العلوم والرياضيات.

أما فى العام ٥٦/٥٥ فقد أصبحت الشعب أربعا:

١- شعبة اللغة الإنجليزية. ٢- شعبة المواد الاجتماعية.

٣- شعبة العلوم والرياضيات. ٤- الشعبة الفنية (معاهد المعلمات).

وكان طلاب القسم الأدبى يدرسون المقررات التالية عام ١٩٥٥/٥٤:

لغة عربية ودين – لغة أجنبية وترجمة وطرق خاصة – تربيـــة وعلـم نفـس – الصحة المدرسية – التربية الفنية – التربية الرياضيـــة – التربيـــة العمليـــة – المـــواد الاجتماعية (التاريخ. الجغرافية. الطرق الخاصة. مشكلات المجتمع).

أما فى القسم العلمى. فكانت:

اللغة العربية. اللغة الأجنبية والترجمة – الرياضة – العلـــوم – التربيـــة الفنيـــة – أصول التربية وعلم النفس – طرق التدريس الخاصة – الصحة المدرسية والاجتماعيـــة – التربية العملية – التربية البدنية – مشكلات المجتمع المصرى.

وكانت مقررات شعبة التربية الفنية مماثلة لهذه الخطة فيما عدا الرياضـــــة والعلـــوم حيث يزيد الطلاب فى دراسة التربية الفنية إلى ١٢ ساعة فى الصف الأول و١٤ فـــى الثانى.

واستمر هذا النوع قائما حتى عام ١٩٥٨/٥٧ حيث رؤى الاستغناء عنـــه. وأوجـــب القرار الوزارى رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٥ فى المادة الأولى منه قبول المتخرجين فى معاهد المعلمين الخاصة بكلية المعلمين بشرط حصولهم على ٧٠% على الأقل مـــن المجموع الكلى للدرجات فى امتحان الدبلوم.

واعتبارا من العام ١٩٦٣/٦٢ أصبحت مدة الدراسة بمدارس المعلميـــن والمعلمـــات خمس سنوات.

## مزيد من التعدد:

لا نظن مهنة شهدت تعددا فى أنواع الإعداد مثل ما شهده معلم المرحلة الأولى. ممـــا أفرز للسوق التعليمية فئات شتى من المعلمين تبـــاينت ثقافتـــهم ومؤهلاتـــهم وطـــرق إعدادهم. ومميزات كل منها. ولم يكن هذا يمثل " تنوعا ثقافيا " يكون بمثابـــة التنـــوع الغذائى يفيد منه التعليم بقدر ما كان مصدرا لصراعات واختلافات بين المعلمين. كـــل يعتقد أنه المثل للفئة الصحيحة. بينما الباقى غير صالحين إلى حد كبير. وكل فئة لـــها أنصارها فى الجهاز التنفيذى الأعلى يرتب لها المزايا دون آخرين.

ففضلا عن هذا الذى ذكرناه. نجد مدارس معلمين ومعلمات فرنسية كانت قد أنشئت عام ١٩٥١ (عوض توفيق. ص ١٥٧). كانت مدة الدراسة بها سبع سنوات يقبل بـــها الحاصلون والحاصلات على الابتدائية أو المتخرجات من المرحلة الأولى. ثم شهد عـــام ١٩٥٦/٥٥ تغيرا تبدى فى قبول طلاب بالسنة الثالثة من الحاصلين علـــى الإعداديـــة

بشرط أن تكون لغتهم الأولى هى الفرنسية. كذلك قبل بالسنة السادسة الحاصلون على الثانوية العامة ولغتهم الأولى الفرنسية.

ثم شهدنا نوعا آخر سمى "بالدراسات التكميلية الصباحية". مدتها عام دراسى بمعاهد المعلمين والمعلمات الخاصة. يقبل بها الحاصلون على دبلوم المدارس الثانوية الصناعية أو الزراعية. وما لبث أن تغير هذا فاشترط لقبول طلاب بها الحصول على التوجيهية " الثانوية العامة ".

وأبى أولو الأمر إلا أن يزيدوا التعدد فأنشئت " الدراسات التكميلية المسائية " سنة ١٩٥٥/٥٤ببعض مدارس المعلمين والمعلمات الخاصة لتزويد مدارس المرحلة الأولى بحاجتها المتزايدة من المعلمين. واشترط للقبول بها الحصول على التوجيهية أو الثانوية التجارية. أو الثانوية الصناعية. أو الثانوية الزراعية. أو الثانوية الأزهرية. أو الثانوية النسوية الفنية. أو الفنون الطرزية.

لقد كانت الحجة دائما. الحاجة المتزايدة. فكأن المسألة دخلت فى دائرة " الإسعافات الأولية ". دون أن يكون هناك قدر من " التحسب " التقريبى بالزيادة المتوقعة فى المدارس الابتدائية. فيخطط لأعداد مقابلة من المعلمين. ومن ثم يجئ تخطيط لعملية إعدادهم.

ومما رافق هذا النوع من الدراسات المسائية. جواز قبول موظفين. مع اشتراط أن تكون هناك موافقة من جهة عملهم بالنقل إلى وزارة التربية بعد نجاحهم فى الامتحانات (المرجع السابق. ص ١٦٠).

ويظهر نوع آخر ابتداء من العام ١٩٥٦/٥٥. ثم يصاب بالتوقف فى العام ١٩٦٢/٦١، وهو ما كان يسمى ب " الدراسات التكميلية نظام السنة الثانية ". وكان لاستكمال تأهيل معلمى المرحلة الابتدائية من حملة شهادات الدراسات. نظام السنة الواحدة. لرفع مستواهم الفنى للتدريس بالفرق النهائية بالمدارس الابتدائية.

واشترط للالتحاق بهذه الدراسات قضاء سنتين دراسيتين فى التدريس على الأقل بالمدارس الابتدائية أو الإعدادية (علية على فرج. صص ٩٩-١٠٠).

وعندما صدر قرار بزيادة مدة الدراسة بالمعلمين العامة لتصبح أربع سنوات وفقا للقرار الوزارى ٢٧ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢. ثم تلاها زيادتها إلى خمس سنوات فى العام ١٩٦٣/٦٢ كان لابد ولأن يجد أولو الأمر أن المدارس الابتدائية ستمر بفترات فراغ لا يتخرج إليها ما تحتاجه من المدرسين. وهنا يصدر القرار بإنشاء دراسة تربوية مدتها عامان دراسيان لحملة الثانوية العامة لتأهيلهم للتدريس فى المرحلة الابتدائية. على أن

يكون ذلك ابتداء من العام ١٩٦٣/٦٢. علما بأن قرار إلغاء معاهد المعلمين الخاصة المماثلة لهذا النظام لم يكن قد مضى عليه وقت طويل !!

ويجئ نوع آخر. فهناك مقررات ذات نوعية خاصة. مثل التربية الموسيقية. والتربية الرياضية. حيث رؤى أن تنشأ أقسام ثانوية بمعاهد التربية الموسيقية للمعلمين والمعلمات. مثل معهد التربية الموسيقية للمعلمين. ومعهد التربية الموسيقية للمعلمات. ومعهد الموسيقى العربية. حيث مدة الدراسة ثلاث سنوات. يقبل بها الحاصلون على شهادة إتمام الدراسة الإعدادية أو ما يعادلها. ثم فصلت هذه الأقسام من هذه المعاهد لتصبح شعبا فى دور المعلمين والمعلمات تتقيد بشروطها ومدة الدراسة بها. وكان ذلك وفقا للقرار الوزارى ٦٢٣ لسنة ١٩٥٨. ثم القرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣. والقرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩.

وتكرر الشيء نفسه بالنسبة للأقسام الثانوية بمعاهد التربية الرياضية للمعلمين والمعلمات.

ولا شك أن هذا التعدد يغرق الباحث فى تواريخ وقرارات وقوانين تصيبه بالارتباك والحيرة. قد لا ينجو منها إلا بالكاد. وربما تختلط أمامه الأوراق فيقع فى المحظور من حيث الخلط أو التكرار أو هما معا.

**تقييم لحالة دور المعلمين والمعلمات عام ١٩٦٣:**

وكان من الضرورى أن تواجه مرحلة الإعداد مسئوليات المدرسة الابتدائية الجديدة التى أصبح من واجبها أن تضمن لتلاميذها تربية سليمة تهيىء لهم فرص النمو المتكامل. وتمدهم بألوان الثقافة العامة التى تناسبهم وتوجههم للإفادة منها. كما تزودهم بالخبرات والمهارات والقيم التى تجعل منهم مواطنين مستنيرين مؤمنين بفلسفة الثورة. قادرين على العمل والإنتاج. وعلى التمتع بحقوقهم فى الخدمات العامة والعدالة الاجتماعية.

وكان من الضرورى كذلك أن تواجه مرحلة الإعداد المسئوليات المتزايدة التى تقع على عاتق المدرس والخدمات التى ترتجى منه. فهو – إلى جانب عمله فى المدرسة – مفروض أن يكون رائدا فى المجتمع المحيط به يجب أن يحسن التفاهم والتجاوب معه. وأن يفتح أعين المواطنين وعقولهم على ما ينبغى أن يدركوه. وينفذ إلى أذهانهم وقلوبهم فيبث فيها الوعى المرتجى صحيا واجتماعيا وثقافيا وقوميا. وبذلك يشارك فى إرساء دعائم بناء المجتمع. وتعديل خطوط تطوره وتقدمه وفق مبادئ الدولة وأهدافها فى شتى الميادين.

وهكذا تصبح رسالة دور المعلمين والمعلمات متمثلة فى:

- تخريج معلمين ومربين مؤمنين برسالتهم قادرين على أدائها فى المدرسة الابتدائية بنجاح.
- تخريج قادة ورواد للشعب يستطيعون القيام بهذه الريادة فى البيئات التى يعملون بها – وبخاصة فى الريف – باعتبارهم الفئة المستنيرة التى تتغلغل فى أعماقه. ومن واجبها تبصير أهله بالأوضاع والاتجاهات والمفاهيم التى تسود المجتمع الجديد. والنهوض بهم فى مختلف النواحى الصحية والاجتماعية والثقافية.
- أن تكون مركزا لخدمة البيئة المحيطة بها والإسهام فى معالجة مشكلاتها.

وقد سعت الوزارة إلى استقراء حالة دور المعلمين والمعلمات فشكلت لجانا قامت عام ١٩٦٣ بزيارة دور المعلمين والمعلمات فى محافظات: أسوان. وقنا. وسوهاج. وأسيوط. والمنيا. وبنى سويف. والفيوم. والجيزة. والقليوبية. والمنوفية. والغربية. وكفر الشيخ. ودمنهور. والزقازيق. والمنصورة. والاسكندرية. وبورسعيد. والاسماعيلية. والسويس. ودمياط. وبلغ عدد الدور التى زارتها هذه اللجان ٥٢ دارا. منها ٢٩ للمعلمين و٢٣ للمعلمات. من مجموع الدور فى الجمهورية التى بلغت فى ذلك الحين ٦٣ دارا. مما يمكن معه الاطمئنان إلى حد كبير إلى الصورة التى توصلت إليها هذه اللجان فى تقريرها الذى وضعته ونشر فى مجلة الرائد (يناير ١٩٦٤)، والتى يمكن تلخيصها فيما يلى:

أولا – مدى الوعى برسالة الدور وأهدافها: فمما لا شك فيه أن إلمام المشرفين على دور المعلمين والمعلمات والعاملين فيها بأهدافها العامة والخاصة يعينهم على رسم الخطط الموصلة لهذه الأهداف. واتخاذ الوسائل والأساليب الكفيلة بإعداد الرائد الواعى المستنير. وقد تبين من تقارير اللجان الاستطلاعية فى هذا الصدد ما يلى:

١-أن رسالة الدور وأهدافها كانت واضحة فى أذهان كثير من القادة المشرفين عليها والعاملين فيها. إلا أن الخطط والوسائل التى تساعد على تحقيق هذه الأهداف كانت فى حاجة إلى مزيد من الاهتمام: من حيث حسن واستغلال الإمكانيات القائمة فى الدور استغلالا يحقق الإفادة منها إلى أقصى حد ممكن. والعمل على استكمال نواحى النقص فيها. ومن حيث تعميق الفهم لهذه الرسالة وتمثلها فى جميع العمليات التعليمية والتربوية وألوان النشاط المختلفة التى تتم فى الدور أو فى خارجها.

٢-كان بعض هيئات التدريس فى هذه الدور - وبخاصة الجدد منهم - ليس لديهم الوعى الكامل برسالة الدور وأهدافها بسبب انتقالهم إليها من مدارس أخرى غير وثيقة الصلة بها. قبل أن تهيأ لهم الفرص الكافية بالإلمام بهذه الرسالة.

٣-أن المدرسين المتفهمين لرسالة الدور ولمسئولياتهم فيها كانت تعوزهم الحوافز التى تدفعهم إلى بذل الجهد فيما تقتضيه هذه الرسالة من أساليب التنفيذ. ونتيجة لذلك صار الطابع الغالب هو الاهتمام بالمواد الدراسية دون رعاية كافية لما يتطلبه الإعداد المتكامل لطالب المعلمين.

٤-أن الكثير من الطلاب والطالبات فى الدور - وبخاصة فى الصفوف الأولى - لا يدركون رسالتها ولا أهدافها العامة والخاصة إدراكا كافيا. وهذا يضيع كثيرا من الجهود التى تبذل فى سبيل النهوض بالدور وطلابها.

ثانيا - من حيث المتابعة والتقويم: أفادت تقارير اللجان فى ذلك:

- أن التوجيه الفنى على مستوى الدور كان يتفاوت فيما بينها من حيث مدى الاهتمام بتنظيم الاجتماعات فى أوقات دورية ثابتة. ومن حيث جدية هذه الاجتماعات. وجدواها فى توجيه الدراسة والنشاط المرتبط بها وجهة مثمرة.
- أن عمليات التوجيه الفنى لا تكاد تختلف فى الدور عنها فى سائر المعاهد التعليمية الأخرى. مع أن هذه العمليات كان يجب أن تقوم أولا على فهم رسالة الدور وأهدافها. وعلى إدراك الاختلاف بين طبيعة العمل فيها وطبيعته فى غيرها من معاهد التعليم. فإذا أغفل ذلك كان التوجيه الفنى فى الدور قليل الأثر فى تحقيق الغرض المنشود منه.
- كما أفادت التقارير أن قصر التوجيه الفنى فى الدور على جهاز التفتيش فى المحافظات قد أثر فى مستواه تأثيرا واضحا لعدم تفرغ المفتشين لهذه المرحلة تفرغا يجعلهم يعيشون فى مشكلاتها. ويلمون إلماما كافيا برسالتها. ونظمها واتجاهات سير العمل بها. لانعدام الفائدة التى كانت تنعكس فى توجيه المفتشين نتيجة زياراتهم لدور متعددة فى مناطق مختلفة. مما يتيح لهم فرص المقارنة والاطلاع على نماذج متنوعة من طرائق التنفيذ. ونقل الأساليب والتجارب الصالحة من دار إلى دار. كما أنهم حرموا الانتفاع بنتائج الاجتماعات الدورية الأسبوعية التى كانت تعقدها الإدارة العامة لإعداد المعلمين والمعلمات لهيئة التفتيش الفنى عندما كان التفتيش تابعا لهذه الدور ومناقشتها والاتفاق على

الحلول الملائمة لها. فيلم جمع المفتشين فى سرعة وعمق بكل ما يواجه الدور على اختلاف بيئاتها. وتتوحد اتجاهاتهم فى ممارسة عملهم الفنى.

- أن المفتشين الفنيين لم يعنوا إطلاقا بمتابعة التربية العملية والمشاركة فى توجيهها والاطمئنان على صحة سيرها مع أنها العنصر الجوهرى المميز لمرحلة إعداد المعلمين.

ثالثا ؛ هيئات التدريس:. فقد نص قرار المستويات رقم ٢٤ فى ١٩٦٣/٤/٣٠ على ألا ينقل من هيئات التدريس إلى دور المعلمين والمعلمات إلا الممتازون الذين قضوا أربع سنوات على الأقل فى التعليم الإعدادى والثانوى.

وقد عنيت اللجان فى زياراتها الاستطلاعية بالتعرف على مدى تطبيق هذا القرار. وأفادت تقارير اللجان فى ذلك بما يأتى:

١- أن هذا القرار. وإن نفذ فى معظم الدور إلا أنه لم يطبق تطبيقا كاملا:

- فلم يزل بالدور عدد ممن المدرسين والمدرسات دون مستوى الكفاية الأساسى. فهم لم يكونوا حاملين مؤهلات تربوية عالية. وأكثر هؤلاء من مدرسى الرياضة. واللغة الإنجليزية. والتربية الزراعية. والموسيقى.
- ولم يزل بالدور أيضا عدد من المدرسين والمدرسات الجدد الذين لم يسبق لهم العمل بالتعليم الإعدادى والثانوى. أو الذين لم يقضوا بهاتين المرحلتين المدة التى نص عليها قرار المستويات.
- لم تستكمل هيئات التدريس فى الدور إلا بعد بدء العام الدراسى بوقت طويل مما أساء إلى انتظام الدراسة وأدى إلى تعطيلها. وقد استمر هذا النقص فى بعض هيئات التدريس حتى زيارة اللجان. وهذا النقص بدا فى مدرسى الرياضة. والتربية الفنية. والتربية وعلم النفس. والمجتمع.

٢- وقد ترتب على عدم الدقة فى تطبيق قرار المستويات وعدم استكمال هيئات التدريس ما يلى:

- أسند الإشراف فى بعض الدور على التربية العلمية إلى مدرسين غير حاصلين على مؤهل تربوى عال مع أن التربية العملية هى حجر الزاوية فى الإعداد المهنى للطالب.
- وأسند تدريس مادة التربية الزراعية إلى بعض المدرسين من خريجى كلية العلوم وهم غير ملمين بطريقة تدريسها. وبخاصة الناحية العملية فيه. مما أعاق تحقيق أهداف المادة.

- وأسند تدريس الصناعات المحلية إلى بعض مدرسات التدبير. وليس لديهن خبرة بها ولا بكيفية تدريسها. وكن كثيرات الشكوى من ذلك.

وأفادت تقارير اللجان كذلك أن المدرسين بالدور شكوا تشعب أعمالهم فيها. وحاجتها إلى جهد متصل داخل الفصول وخارجها. ورأوا أن الوزارة لم تعوضهم عن ذلك. ولم تخصهم بشيء من المميزات التى تحفزهم على مواصلة الجهد وتوفر لهم الاستقرار النفسى، حتى أن عددا غير قليل منهم سعى إلى الفرار من الدور إلى المدارس الثانوية. وذلك لأن ظروف الحياة الاجتماعية والمعيشية كانت تفرض عليهم أعباء مالية كثيرة. وقد أملوا أن يجدوا فى المدرسة الثانوية مجالا لكسب مادى إضافى لم يكن يتاح لهم وهم مدرسون بالدور.

وطالب المدرسون كذلك بالعمل على حل مشكلة المغتربين منهم وتحقيق رغباتهم فى النقل إلى مواطنهم الأصلية أو ما يقرب منها. وعدم التقيد فى ذلك بقواعد النقل المرسومة. وقد برزت هذه المشكلة فى وضوح بالنسبة للمدرسات اللاتى كن يعملن بعيدا عن أزواجهن. إذ كثر غيابهن بشكل ملحوظ. مما هبط بمستوى عملهن وإنتاجهن.

وأيضا شكا مدرسو الدور فى الجهات النائية من عدم توافر المساكن الملائمة لهم.

رابعا – المنهاج المدرسى وتنفيذه:. فمن حيث الخطة الدراسية. أفادت تقارير اللجان بما يلى:

- أن هيئات التدريس كادت تجمع على أن الخطة الدراسية ازدحمت بكثير من المواد. إذ بلغت حصصها ٣٨ حصة أسبوعيا موزعة على ١٥ مادة يمتحن فيها الطلاب تحريريا وشفويا وعمليا. وذلك مما شغل الطالب إلى درجة كبيرة بالناحية التحصيلية. وأعاقه عن الاندماج الجدى فى ألوان النشاط الضرورية لتطبيق المناهج وتوضيح حقائقها وتثبيتها. ويستغرق منه كثيرا من الوقت والجهد اللازمين لاكتساب مقومات الإعداد السليم ليكون مدرسا كفئا ورائدا اجتماعيا ناجحا.
- أن الحصص المقررة فى الخطة التى كانت قائمة فى ذلك الوقت كانت تضيق عن استيعاب موضوعات المناهج فى كثير من المواد: كالتربية الدينية. واللغة العربية. والمواد الاجتماعية. والمجتمع العربى. والتربية وعلم النفس. والعلوم، والرياضيات. و(التدبير والصناعات المحلية فى دور المعلمات).

- لم تراع خطة الدراسة بالشعبة العامة والشعب التخصيصية دعم دراسة التربية الزراعية بدور المعلمات مع أهمية هذه المادة في إعداد المعلمة كرائدة اجتماعية فى البيئات الريفية.
- أن الحصص التى كانت مقررة لتدريس اللغة الإنجليزية في الدور ونظام الامتحان فيها كانا لا يساعدان على تحقيق الهدف من تقريرها في خطة الدراسة.

أما بخصوص المناهج فقد دارت معظم الملاحظات حول النقاط التالية:

- بعض المناهج كانت طويلة. والوقت المخصص لها فى الخطة ضاق عن استيعاب موضوعاتها. كما فى منهج التاريخ بالصف الأول. ومنهج الجغرافية. والقواعد النحوية بالصف الثانى.
- عدم مناسبة بعض موضوعات المناهج وعلوها عن مستوى الطلاب. وساق التقرير أمثلة لذلك.
- عدم استيعاب منهج الصناعات المحلية للصناعات التى كانت قائمة فعلا فى البيئات المختلفة. واقتصاره على الصناعات الرئيسية الآلية فى الجمهورية مما تعذر معه التنفيذ الفعلى فى بعض الدور. كما كان يضيع معه تحقيق الهدف من تقرير هذه المادة.
- عدم العناية فى بعض المناهج بتفصيل الموضوعات والوحدات الأساسية التى كان يجب أن يتضمنها منهج الطرق الخاصة. كما كان فى مناهج الرياضيات. والعلوم.. والمواد الاجتماعية.

ومن حيث الكتب المدرسية. فقد ترتب على زيادة سنى الدراسة بدور المعلمين والمعلمات فى فترة وجيزة من ثلاث سنوات إلى أربع ثم إلى خمس. عدم وجود فرصة كافية لاستيفاء الكتب الدراسية المقررة التى تطابق المناهج الجديدة للمواد المختلفة. وقد لاحظت اللجان فى زيارتها للدور أن ذلك كان مثار شكوى من المدرسين والطلاب على حد سواء. وتلخصت الملاحظات فى هذا الشأن فيما يلى:

- أن بعض المواد الدراسية لم توضع لها كتب جديدة. وبعضها لم تصل كتبها إلى الدور. أو لم تصل منها الأعداد الكافية حتى وقت الزيارة. ومن هنا وجد المدرسون مشقة فى تدريس هذه المواد. كما وجد الطلاب صعوبة فى استيعابها واستذكارها.

ومن حيث طرق التدريس. أمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- اعتمدت الكثرة الغالبة من المدرسين على طريقة المحاضرة والتلقين وفرض المعلومات. مما جعل موقف الطلاب فى أثناء الدروس سلبيا. وحال بينهم وبين القيام بدور إيجابى فى الوصول إلى حقائق الدرس. وهذه الطريقة. كما لا يخفى كان من شأنها أن تؤدى إلى ضعف فى التحصيل وعدم وضوح المعلومات. فضلا عما كان فيها من إجهاد للمدرس ومن تضييق خطة الدراسة عن استيعاب المناهج. ثم الشكوى من طول هذه المناهج.

كذلك كانت هذه الطريقة تفوت على المدرس فرصا كثيرة كان يستطيع انتهازها لغرس كثير من العادات والاتجاهات العقلية السليمة لدى الطلاب كالقدرة على النقد وإبداء الرأى. واحترام آراء الآخرين. ووزن الآراء قبل التسليم بها. وتقبل النقد. واكتساب آداب السؤال والحديث والاستماع.

- ثم إن المواد الدراسية ذات الطابع العملى كانت تغلب على دراستها الناحية النظرية. فمادة المجتمع العربى وخدمة البيئة كانت دراستها تتجه أحيانا اتجاها نظريا، كما أن تدريب الطلاب فيها على خدمة البيئة لم يكن قائما بصفة جدية وهادفة.

ومادة التربية الزراعية. كثيرا ما كانت تدرس نظريا داخل الفصول. مع أنها كان يجب أن تدرس عمليا خارج الفصول بمزارع الدور أو المزارع المجاورة. حتى تتضح للطالب قيمتها التربوية فى إعداده كرائد فى المجتمع الريفى الذى يعيش فيه.

- وقلما لجأ المدرسون إلى إشراك الطلاب فى دراسة بعض موضوعات المنهج خارج الفصل. وعرض نتائج دراستهم على زملائهم للمناقشة والاستفسار والتعليق.

- قلما وضع المدرسون نصب أعينهم الناحية الوظيفية للمادة. وإسهامها فى إعداد الطالب إعدادا مهنيا. بمعنى أنهم لم يعنوا فى المواقف التعليمية بتبصير الطلاب بكيفية نقل خبراتهم إلى تلاميذ المدرسة الابتدائية. كما لم يعنوا باتخاذ مناهج المدرسة الابتدائية والنشاط المرتبط بها. مجالا للتمثيل والتطبيق.

وبالنسبة للتربية العملية. فمما لا شك فيه أنها تعد قوام الإعداد المهنى لطلاب لا الدور وحدها وإنما كل معهد لإعداد المعلم أيا كان مستواه. متوسطا أو عاليا. فهى المجال الحقيقى الذى يمارس فيه الطلاب ممارسة فعلية النظريات والأفكار والآراء التى يتلقونها عن التدريس وأسسه ومبادئه. وهى سبيل تمكينهم من مواجهة المواقف التعليمية وحسن التكيف معها. واكتساب الخبرات والمهارات والمقومات

اللازمة للنجاح فيها. وبمقدار نجاح الدور فى تحقيق أهداف التربية العملية. يكـــون نجاحها فى تحقيق أهدافها.

وقد أفاد استقراء الواقع عن وجود عدة صعوبـــات ومشـــكلات تحـــول بيـــن دور المعلمين وبين القيام بواجبها فى هذا الشأن. من ذلك:

- نظرت المدرسة الابتدائية إلى يوم التربية العملية على أنه فترة توقف فى العمل المدرسى. لا امتداد له واستمرار فيه. ولعل هذا هو السبب فى نفور المســئولين والعاملين فى المدرسة الابتدائية من التربية العملية. ووقوفهم منها موقفا ســـلبيا وأحيانا موقف المعاكسة.
- يرتد طلاب الدور بعد أن يتخرجوا ويزاولوا عملهم فى المدارس. عن الطريقـــة التى دربوا عليها إلى الطريقة السائدة فى المدرسة الابتدائية. وأحيانا ما كـــــان شعورهم هذا يمتد إلى كثير من القيم والاتجاهات التـــى اكتســـبوها فـــى دور المعلمين.
- ضعف الصلات بين بعض الدور وبين المدارس الابتدائية حتى أصبحت مهمـــة ناظر المدرسة الابتدائية ومدرسيها مقصورة على الســـماح باتخـــاذ مدرســـتهم مكانا للتمرين العملى. فهم يخلون أماكنهم فيها لطلاب التمرين. حتـــى إذا مـــا انتهوا منه عاد هؤلاء إليها. وفى مثل هذا الجو لا تتحقق الأهداف المنشودة من التربية العملية. ولم يتسنى التغلب على كثير من مشكلاتها.
- عدم فهم بعض نظار المدارس الابتدائية لرسالة الدور وحاجـــة طلابـــها فـــى التربية العملية إلى الرعاية. وتزويدهم بما يمكن من خبرات ميدانية معونة لـــهم على استكمال جوانب الإعداد المهنى.
- يحتاج كثير من مدرسى الدور الذين يشرفون على التربية العملية إلى عمليـــة إعداد عميقة تؤهلهم لحسن توجيه الطالب فى مختلف المواد ليكون معلم فصـــل ورائدا فى مجتمعه الخارجى. فإن الذى كان يحدث أن كل مدرس يشترك فـــى هذا الإشراف يقصر اهتمامه على مادة تخصصه وحدها. ولا يمكن للإشـــراف بهذه الصورة أن يحقق أهداف التربية العملية واتجاهاتها.
- أن بعض المشرفين على التربية العملية من المدرسين لم يعنوا عنايـــة كافيـــة بالاطلاع على مذكرات إعداد الدروس والتوجيه المثمر فيـــها. ولـــهذا كـــانت بعض كراسات الإعداد تشتمل على كثير من الأخطـــاء اللغويـــة والإملائيـــة

والنحوية. ولم يتضح فى بعضها طريقة السير فى الدرس. ولا كيفية استنباط المعلومات وعقد الموازنات المختلفة.

- كان كثير من المشرفين لا ينظرون إلى التربية العملية نظرة جدية. بل اعتبروها فترة ترويحية. فلم يلتزموا الدقة فى مواعيد حضورهم إليها وانصرافهم عنها. وهذا – إلى جانب أنه فوت على الطلاب كثيرا من فرص الاستفادة – كانت له إيحاءات سيئة فى نفوسهم. مما كان يغريهم أحيانا بالتهاون فى التربية العملية وفى أدائهم لعملهم فيما بعد.
- لم يهتم كثير من المشرفين اهتماما كافيا بتوجيه الطلاب إلى نقد زملائهم ومطالبتهم بتسجيل أوجه النقد. وبالاستماع إلى آرائهم فى ذلك ومناقشتها. ولا يخفى ما للنقد من أهمية بالغة فى تبصير الطالب بما يستحسن فى مواقف التدريس وما ينتقص منها. فالطالب الذى يستطيع نقد زميله نقدا سليما بناء إنما يعبر عما تمثله من قيم صحيحة واتجاهات سليمة فى التدريس.

خامسا – مدى استكمال الدور للإمكانيات المادية. وفى هذا الشأن لاحظت تقارير اللجان ما يلى:

- أن عددا غير قليل من الدور كان يقوم فى مبان لا تتناسب ورسالتها كمعاهد تربوية لإعداد المعلمين. فبعضها شغل مؤسسات لمدارس ابتدائية. وبعضها شغل مبانى مؤجرة لا تستكمل المقومات الأساسية للمبنى المدرسى. وكان من نتيجة ذلك افتقار الكثير منها إلى الأفنية والملاعب المناسبة. والمدرجات. أو قاعات الاجتماعات. وخلو معظمها من المطابخ. والمطاعم. وحجر التغذية. والمخازن. وصالات التربية الرياضية وأجهزتها. وبعضها شغل مبانى قديمة فى حاجة مستمرة إلى الترميم الذى لم تف به الاعتمادات التى رصدت للإصلاح والصيانة.
- أن التضخم الكبير فى بعض الدور نتيجة التوسع فى عدد الفصول ألجأ إلى تجزئة الدار فى مبنين أو ثلاثة أو أربعة. وربما كان ذلك فى بلاد متباعدة. ولا يخفى ما كان فى ذلك من خلخلة الإشراف والحد من تهيئة الجو الصالح لإعداد المعلم. والافتقار إلى الإمكانيات الضرورية. كالمعامل. والمدرجات. والمرافق. والمكتبات. وغيرها.
- أن التوسع فى الدور وفقا لنظام الخمس سنوات. ووفق نظام الشعبة الخاصة لحملة الثانوية العامة – لم يحسب حسابه مطلقا فى مبانى الدور مما جعل

مشكلتها مشكلة خطيرة. فبعض الدور ضاق بفصوله القائمة. وعجز عجزا تاما عن مواجهة التوسع والنمو الحتمى فى الأعوام التالية. بل إن بعض الدور اضطرت إزاء ذلك إلى جعل الدراسة فى الشعبة الخاصة فى فترة مسائية.

- كذلك كان التضخم فى بعض الدور على حساب الأقسام الداخلية. إذ اضطرت هذه الدور – نظرا لضيقها – إلى تحويل حجرات القسم الداخلى فيها إلى فصول دراسية. أو حجرات للتربية الفنية أو الموسيقية أو الرياضية أو للتدبير أو الخياطة. إلخ. مع أن الأقسام الداخلية ذات أهمية قصوى بالنسبة لطلاب المعلمين والمعلمات.
- وظلت بعض الدور فى حاجة إلى استكمال الأدوات التى تساعد على تنفيذ مناهج التربية الرياضية. والتربية الزراعية. والتربية الموسيقية. وهى مواد عملية ذات أثر قوى فى إعداد الطالب. ونقصها يترتب عليه قصر اكتساب المهارات والخبرات المطلوبة بصورة منظمة دقيقة. مع توفير الوقت والجهد. وبعض الدور كانت فى حاجة إلى أجهزة الإذاعة المدرسية.

سادسا – الطلاب. وفى هذا الشأن أشارت تقارير اللجان إلى ضعف المستوى التحصيلى لطلاب بعض الدور. محاول تفسيره:

- أن كثيرا من الطلاب الذين قبلوا بالدور لم يكونوا من العناصر الصالحة. فمنهم من قبل بمجموع كلى ضعيف فى الشهادة الإعدادية. ومنهم من قبل مع رسوبه فى مادة أو مادتين. ومنهم من التحق بالدور لا لرغبة حقيقية فى مهنة التدريس. ولكن عجزا عن اللحاق بالمدارس الثانوية العامة والفنية. أو رغبة فى اختصار الطريق إلى الوظيفة.
- هبوط المستوى الاقتصادى لكثير من الطلبة وعدم توافر المقومات المعيشية التى تهيئ لهم الانصراف إلى التحصيل والقدرة عليه. ثم إن كثيرا من هؤلاء الطلبة كانوا مغتربين بعيدين عن إشراف أسرهم عليهم ورعايتها لهم. مع أنهم فى هذه السن كانوا أحوج ما يكونون إلى الرعاية ودوام الإشراف. كما أن كثيرا منهم كانوا يضطرون إلى السفر اليومى ذهابا وإيابا من بلادهم إلى مقر الدور. أو إلى قطع هذه المسافة سيرا على الأقدام مما يرهقهم. ويضيع كثيرا من وقتهم وجهودهم ويؤثر فى مستواهم التحصيلى.
- عدم وجود أقسام داخلية فى بعض الدور تكفل الجو الملائم لإقبال الطلاب على التحصيل. كما أن الأقسام الداخلية فى بعض الدور كان ينقصها كثير من

الإمكانيات. وتتكدس فيها الأسرة. ولا تتوافر بها وسائل الإضاءة وأماكن المذاكرة.

سابعا – الشعبة الخاصة لتأهيل حملة الثانوية العامة للتدريس فى المرحلة الأولى. فقد أنشئت هذه الشعبة لمواجهة العجز الذى كان منتظرا فى مدرسى التعليم الابتدائى فى عامى ٦٥/٦٤. ٦٦/٦٥ نتيجة تطبيق نظام السنوات الخمس فى دور المعلمين. وقد لوحظ على هذه الدور ما يلى:

- قررت للطلاب فى هذه الشعبة كتب دراسية معينة. ولكن مقرراتها من الكتب لم يتيسر صرفها بأعداد كافية. إذ لم يعمل حساب هؤلاء الطلاب عند تحديد الكميات المطلوب طبعها من الكتب الدراسية.
- ضجت جميع الدور التى زارتها اللجان بالشكوى من عدم صرف أية سلف مالية لهذه الشعبة سواء للنشاط أو المشروعات أو التربية الفنية. أو النشاط الرياضى والاجتماعى.. إلخ. هذا إلى جانب أنه كان نوعا من عدم تكافوء الفرص بين طلاب الدار الواحدة يؤدى إلى تعطيل جوانب النشاط التعليمى والتربوى مع أهميته فى إعداد هؤلاء الطلاب إعدادا مهنيا سليما.
- طلاب الشعبة الخاصة فى أكثر الدور كانوا محرومين من ممارسة ألوان النشاط الرياضى والاجتماعى التى يمارسها طلبة الدور، ومنها اتحادات الطلاب. وكانوا منعزلين عن الحياة الاجتماعية فيها.
- إذا كان طلاب الدور تصرف لهم وجبة غذائية تعينهم على الاستمرار فى الدراسة حتى نهاية اليوم المدرسى. إلا أن طلاب الشعبة كانوا محرومين منها " لعدم وصول اعتماد مالى خاص بها " !!
- كان من نتائج تضخم عدد الفصول ببعض الدور. تعذر جعل الدراسة بفصول الشعبة الخاصة صباحية لعدم توافر أماكن لها مما اضطر الدور أن تجعل الدراسة بها فى فترة مسائية. تبدأ فى نحو الساعة الثالثة مساء وتنتهى فى نحو الساعة الثامنة مساء أو التاسعة أحيانا. مما أدى إلى أن يكون القائمون بالتدريس فى الفترة المسائية مرهقين لأنهم كانوا يؤدون دروسهم بعد عملهم اليومى المعتاد. ومما لا شك فيه أن هذا الإرهاق كان يؤثر بالسلب على مستوى أداء العملية التعليمية. وفضلا عن ذلك. انعدام الفرصة لممارسة أى نشاط.ومالا يقل عن ذلك أهمية أن كثرة من طلاب الشعبة كانوا يأتون من

بلدان بعيدة. ومن ثم كانوا يجدون مشقة كبيرة فى العودة مساء. وخاصة فى أيام الشتاء.

## تصور للتطوير:

وفى الفترة من ٣-٩ من فبراير عام ١٩٦٧ عقد " المؤتمر النوعى للدراسات التربوية وإعداد المعلمين بكلية التربية بجامعة عين شمس. ضمن حركة كبيرة متعددة المجالات والأطراف لتطوير التعليم العالى والجامعى. وكانت قضية إعداد معلم المرحلة الأولى فى مقدمة القضايا التى حظيت بنقاش واسع.

وقد ظهر فى هذه المناقشات اتجاهان (التقرير. ص ١٤):

أولهما. وكان اتجاه أغلبية الأعضاء رأى أن يبدأ إعداد معلم المرحلة الأولى بعد الثانوية العامة. وفى إطار الجامعة لمدة عامين على الأقل كخطوة مبدئية تزاد فيما بعد إلى ثلاث سنوات بحيث يتقارب مستوى الإعداد بين معلم المرحلة الأولى وبين أقرانه فى المستويات الأخرى من التعليم.

أما الاتجاه الثانى. وكان اتجاه بعض رجال وزارة التربية والتعليم ورأى أن يكون هذا الإعداد فى دور المعلمين والمعلمات العامة بوضعها الذى كان قائما. أى خمس سنوات بعد الشهادة الإعدادية.

وعند مناقشة كل من الاتجاهين اتفقت الكلمة على ضرورة الارتفاع بمستوى معلم المرحلة الابتدائية وإعداده فى إطار الجامعة بعد المرحلة الثانوية على أن تتخذ الخطوات العملية لتحقيق ذلك فى أقصر مدة ممكنة.

وقد رأى بعض الأعضاء أن يبدأ التنفيذ العملى بخطوة مرحلية يتم فيها:

١- الارتقاء بمستوى معلم دور المعلمين عن طريق اختياره من الحاصلين على الدبلوم الخاصة فى التربية على الأقل.

٢- النهوض بمستوى النظار والمشرفين على التعليم الابتدائى عن طريق دراسات تربوية منظمة لمدة لا تقل عن سنة تؤهلهم للقيام بوظائفهم.

٣- تجريب النظام الجديد فى حدود ضيقة ومتابعة نتائجه فى بعض المدارس الابتدائية تمهيدا لتعميمه فى المستقبل.

ورأى بعض الأعضاء من ناحية أخرى أن الاتفاق على الصورة المرجوة وسلامة الأسس التى تقوم عليها كانا كافيان للشروع الناجز فى التنفيذ.

واقترحوا الإجراءات التالية (المرجع السابق. ص ١٥):

١- يتم الأخذ بالنظام المقترح فى مدة أقصاها خمس سنوات. على أن يشرع ابتداء من العام ١٩٦٨/٦٧ بتصفية الثلاث سنوات الأولى من دور المعلمين والمعلمات تباعا وتحول هذه الصفوف لحساب التعليم الاثنوى (على أساس النسبة التى قررتها اللجنة الوزارية للقوى العاملة لدور المعلمين والمعلمات وهى ٥% من خريجى المدارس الإعدادية.

٢- تبدأ الجامعات فى قبول الأعداد اللازمة للتعليم فى المرحلة الأولى ابتداء من العام الرابع. على أن يكون ذلك وفق تخطيط يوضع بالاتفاق مع وزارة التربية والتعليم. كذلك تتفق الجامعة مع وزارة التربية والتعليم على اختيار بعض دور المعلمين والمعلمات والإبقاء عليها (نظام السنتين بعد الثانوية العامة) فى المناطق النائية. على أن تعبأ لها أحسن العناصر وتمد الجامعة إشرافها عليها لكى تكون نواة لكليات صغرى فى تلك البلاد.

٣- تشترك وزارة التربية والتعليم مع الجامعة فى وضع برامج فى إعداد معلمى المرحلة الأولى وتوجيهها بما يجعلها وثيقة الصلة بمشكلات التعليم الابتدائى

٤- تقوم الجامعة بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم لتقديم برامج تجديدية وتدريبية للمعلمين القائمين بالتعليم فى المدارس الابتدائية وذلك لرفع كفايتهم بما يوصلهم إلى المستوى العلمى والمهنى لزملائهم الجدد.

٥- تقوم الجامعة بالاشتراك مع الوزارة بتقديم برامج دراسية للنظار والمشرفين وغيرهم للمرشحين للوظائف العليا فى التعليم الابتدائى لاستكمال تعليمهم والنهوض بمستوى كفايتهم العلمية والمهنية.

٦- نظرا للطبيعة الخاصة للتربية الفنية والموسيقية والرياضة والتدبير المنزلى وأهميتها فى المرحلة الأولى يتم إعداد معلمى هذه التخصصات داخل إطار الجامعة على نفس الأسس المقترحة لإعداد غيرهم من معلمى المرحلة الأولى على أن يعاد النظر فى مناهج التعليم الثانوى وتنظيمه بما يخدم هذا الغرض.

٧- يشكل المجلس الأعلى للجامعات بالاتفاق مع وزارة التربية لجنة من المختصين بإعداد المعلم فى الجامعة ومن ممثلين من وزارة التربية لبحث كيفية تنفيذ هذه المقترحات ووضع البرامج اللازمة لإعداد المعلم ونموه

المهنى واختيار المعاهد التى يتفق على الإبقاء عليها وتعبئة العناصر البشرية اللازمة لها.

وللأسف. على الرغم من أن الفترة التى اقتضتها المناقشات كانت فترة وافية. وعلى الرغم من هذه المقترحات الطيبة. غلا أن شيئا منها لم يؤخذ به. دون أن ندرى السبب. هل كان هو هزيمة ٦٧ ؟ المفروض أنها كان يجب أن تستنهض الهمم لمزيد من التطوير والنهوض. هل كان لما حدث من تغيير وزارى عقب الهزيمة فجاء وزير تربية آخر له رأى مختلف؟ !

وفى عام ١٩٦٩. صدر القرار الوزارى رقم ٦٥ فى شأن تنظيم دور المعلمين والمعلمات الذى حدد أهداف هذه الدور فى المادة الأولى منه فى أنها "تعد طلابها ليكونوا معلمين بالمرحلة الابتدائية وتزودهم من خلال إعدادهم بالخبرات والمهارات اللازمة لهم كمدرسى فصول للصفوف الأربعة الأولى. ومدرسى مواد للصفين الخامس والسادس فى هذه المرحلة.

وكان قد صدر القرار الوزارى رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٨ يجيز للنظار والناظرات والمعلمين والمعلمات فى المرحلة الابتدائية من غير المؤهلين علميا وتربويا التقدم من الخارج لامتحانات النقل للشعبة العامة بدور المعلمين والمعلمات العامة ثم لامتحان الدبلوم إذا توافرت فيهم الشروط الآتية:

١-أن يكونوا من حملة الشهادة الإعدادية العامة أو الشهادة الإعدادية الأزهرية أو من حملة شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما فى مستواها.

٢-أن يكونوا من المشتغلين فعلا بالنظارة أو التدريس فى المدارس الابتدائية الرسمية أو الخاصة.

٣-أن يكون قد مضى عليهم فى العمل مدة لا تقل عن عامين دراسيين.

٤-ألا تقل تقاريرهم السنوية فى العامين الأخيرين عن جيد.

## معلم المرحلة الثانية

وتشمل كلا من التعليم الإعدادى والتعليم الثانوى.كما تشمل أنواع التعليم المختلفة من عام إلى فنى.

**معلم التعليم العام:**

وعند قيام الثورة كان هناك معهد التربية العالى للمعلمين بالقاهرة الذى أنشئ عام ١٩٢٩ ليستقبل بعض خرجى الجامعات ليعدهم – لمدة عام – كى يكونوا معلمين فى المرحلة الثانية. وكان المعهد قد ضم إلى جامعة عين شمس عند ظهورها. عام ١٩٥٠

ويشير دليل المعهد عام ١٩٥٤ إلى أنه كان يضم الأقسام التالية:

١- قسم الأصول الفلسفية والاجتماعية للتربية. وكان يشرف عليه الدكتور عبد العزيز السيد.

٢- قسم المناهج وطرق التدريس. وأشرف عليه الدكتور صلاح الدين قطب.

٣- قسم علم النفس التعليمى. وأشرف عليه الدكتور عبد العزيز القوصى.

٤- قسم التعليم فى مصر والتنظيم المدرسى. وأشرف عليه الدكتور أبو الفتوح رضوان.

٥- قسم الطفولة والمراهقة. وأشرف عليه الدكتور مصطفى فهمى.

٦- قسم تاريخ التربية والتربية المقارنة. وأشرف عليه الدكتور صالح عبد العزيز.

٧- قسم الصحة النفسية. وأشرف عليه الدكتور إسحق رمزى.

ومنذ ضم المعهد إلى جامعة (إبراهيم باشا) – عين شمس. إلى انضمامه ككلية تربية مع كلية المعلمين سنة ١٩٧٠. وهو يمنح الدبلومات والدرجات العلمية التالية:

١- الدبلوم العامة. ومدة الدراسة به سنة واحدة. ويلتحق به خريجو الجامعات المصرية وفق الشروط التى يضعها المعهد.

٢- الدبلوم الخاصة. ويقبل به خريجو معهدى التربية بجامعة إبراهيم بالقاهرة والإسكندرية (قبل إلغائه). ومدة الدراسة لهؤلاء الطلبة سنة واحدة.

٣- درجة الماجستير. ويشترط للقبول بها أن يكون الطلبة حاصلين على الدبلوم الخاصة فى التربية بتقدير جيد على الأقل. ومدة الدراسة سنة واحدة.

٤- درجة الدكتوراه. ويشترط للقيد بها الحصول على درجة الماجستير فى التربية بتقدير جيد على الأقل.

وكانت المقررات التى تدرس فى الدبلوم العامة (دليل المعهد ١٩٥٤) هى: أصول التربية – التربية ومشكلات المجتمع – تاريخ التعليم فى مصر فى العصر الحديث – نظام التعليم فى مصر – تاريخ التربية – الأسس العامة للمناهج – طرق التدريس (تتنوع وفقا للمواد التى تعلم بالتعليم العام) – علم النفس (سيكلوجية التعلم) – سيكلوجية الفروق الفردية والتحصيل المدرسى – علم نفس الطفولة والمراهقة – علم النفس

الاجتماعى – الصحة النفسية – الصحة المدرسية – التربية البدنية – المـــواد العمليـــة المعينة على التعليم – التربية العملية.

وفى دليل (٥٨/٥٧) كانت المقررات التى تدرس بالدبلوم الخاصة هى:

أولا – ١- الأصول الفلسفية والاجتماعية للتربية.

٢- علم النفس التعليمى.

ثانيا – أحد المقررات الآتية:

١- المناهج.

٢- الإدارة المدرسية.

٣- تاريخ التربية والتربية المقارنة.

ثالثا – أحد المقررات الآتية:

١- علم نفس الطفولة والمراهقة.

٢- الصحة النفسية وعلم نفس الشواذ.

٣- الاختبارات والمقاييس.

وعند صدور قانون تنظيم الجامعات ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ أصبح اسم المعـــهد " كليـــة التربية ". وهو الاسم الذى استمر إلى اليوم. مع السماح لها بمنح درجات عليا (دبلـــوم خاص وماجستير ودكتوراه).

ويشير دليل الكلية (١٩٥٨/٥٧) إلى أن رسالتها تلخصت فى الأهداف التالية:

١- أن تعد خريجى الجامعات المصرية ومن فى مستواهم لمهنة التعليم.

٢- أن تكون مركزا للبحث العلمى فى مسائل التربية وعلم النفس التعليمى.

٣- أن تعمل على نشر الآراء الحديثة فى التربية بين المهتمين بشئون التعليم.

٤- أن تتعاون مع وزارة التربية فى ميادين التدريب والإعداد للوظائف الفنية العليا.

وكانت أقسام الكلية قد استقرت على خمسة. هى التى استمرت إلى ما شاء الله بعـــد ذلك. هذه الأقسام وفقا لدليل الكلية السابق:

١- قسم المناهج. واشرف عليه الدكتور يوسف صلاح الدين قطب.

٢- قسم أصول التربية واشرف عليه الدكتور أبو الفتوح رضوان.

٣- قسم التربية المقارنة. وأشرف عليه (بالنيابة) الدكتور سلامة إبراهيم حماد.

٤- قسم علم النفس التعليمى. وأشرف عليه (بالنيابة) الدكتور أحمد زكى صالح.

٥- قسم الصحة النفسية. واشرف عليه الدكتور مصطفى فهمى.

وفى دليل الكلية ١٩٦٣. ظلت الأقسام الخمسة كما هى برؤسائها ما عدا قسم التربية المقارنة الذى أصبح رئيسه هو الدكتور محمد قدرى لطفى. علما بأنه فى الدليل السابق كان مصنفا فى قسم المناهج أستاذا مساعدا للمناهج وطرق تدريس اللغة العربية !

ولابد من التنويه بوجود (العيادة النفسية) التى كانت ملحقة بقسم الصحة النفسية. وكانت قد أنشئت عام ١٩٣٤. ومن أهم الوظائف التى أنيطت بهذه العيادة:

١- تقديم خدمات لإرشاد وتوجيه تلاميذ المدارس الذين يعانون تأخرا دراسيا من النوع الذى لا يمكن للمدرس العادى علاجه.
٢- تشخيص حالات عيوب النطق واضطرابات الكلام وعلاجها.
٣- المساهمة فى دراسة بعض حالات الأطفال المنحرفين الذين تقوم بتحويلهم مكاتب الأحداث والمدارس.
٤- تخفيف حالات التوتر النفسى عند المراهقين والطلاب. عن طريق مساعدتهم على حل مشكلاتهم.
٥- القيام ببحوث تجريبية فى جميع النواحى السالفة الذكر. وذلك بتمصير بعض اختبارات الذكاء واختبارات الشخصية.وتعديلها بحيث تتلاءم مع البيئة المصرية.
٦- تدريب فئة من طلاب الدراسات العليا بالكلية والأخصائيين الاجتماعيين على القيام بالمساعدة فى العمل بالعيادات.
٧- المساهمة فى حل المشكلات النفسية والاجتماعية للآباء والأمهات فى بعض الحالات التى يتبين للعيادة فيها أن مصدر المشكلة يعود إليهم.

وقد وافق مجلس جامعة عين شمس بجلسته المنعقدة فى ١٩٥٧/٧/٣٠ على أن تمنح كلية التربية شهادة منها للناجحين فى برامج التأهيل للوظائف الفنية العليا (شعبة الإدارة المدرسية. وشعبة الإشراف الفنى. وشعبة الإرشاد النفسى) يبين بها الشعبة التى تابع فيها الطالب دراسته والتقدير العام الذى حصل عليه.

كذلك وافق مجلس جامعة عين شمس بجلسته المنعقدة فى ١٩٥٨/٤/٣٠ المستمرة إلى ١٩٥٨/٥/٧ على أن تمنح كلية التربية الناجحين فى دراسات التأهيل التربوية للمدرسين شهادة تثبت متابعتهم للدراسة واجتيازهم للامتحان. مع ذكر تقدير النجاح. علما بأن هؤلاء المدرسين يكونون من الحاصلين على مؤهلات جامعية (دليل الكلية. ١٩٦٧).

وتمكينا للمدرسين من الالتحاق بهذه الدراسة فقد جعلت مسائية من أكتوبر إلى نهاية أبريل من كل عام.ويكون امتحانهم فى شهر سبتمبر.

ويسرت الكلية لمن يقومون بالتدريس فى الأقاليم الالتحاق بهذه الدراسات وذلك عن طريق تدريس البرنامج نفسه فى فترتين صيفيتين متتاليتين. تعقد كل منهما خلال شهرى يوليو وأغسطس. ويؤدون امتحانا فى شهر سبتمبر مع الفئة التى درست دراسة مسائية.

وضمت كلية التربية جامعة عين شمس معملا لعلم النفس التعليمى. كانت له وظائف ثلاث:

أولا – تدريب طلاب الدبلوم العامة والخاصة على بعض المفاهيم العلمية فى علم النفس، وذلك بالدراسة التجريبية للوظائف الحسية والتعلم والتفكير والإدراك. وغيرها من العمليات السيكولوجية.

ثانيا – تدريب الطلاب على تصميم وتطبيق الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية وخاصة ما يتعلق بالقدرات والمهارات والتحصيل والجوانب المزاجية والانفعالية.

ثالثا – البحوث التجريبية فى علم النفس التربوى والقياس النفسى والتربوى.

ووفقا لدليل الكلية (١٩٦٨/٦٧) كانت المقررات التى تدرس لطلاب الدبلوم العامة هى:

أصول التربية. التربية والمجتمع العربى.تاريخ التربية.تاريخ التعليم فى مصر. نظام التعليم فى الجمهورية العربية المتحدة والبلاد العربية.الأسس العامة للمناهج والوسائل التعليمية.طرق تدريس إحدى المواد.علم النفس التعليمى (سيكلوجية التعلم – القدرات العقلية).الصحة النفسية (سيكلوجية الفرد والمجتمع والتربية الصحية)،سيكلوجية النمو (سيكلوجية الطفولة – سيكلوجية المراهقة).التربية الرياضية

أما مقررات الدبلوم الخاصة فقد أصبحت كما يلى وفقا للدليل ٦٨/٦٧:

أولا – ١-الأصول الفلسفية والاجتماعية للتربية. ٢ -علم النفس التعليمى. ٣- المدرسة الابتدائية.

وكان هذا المقرر على أساس أن الحاصل على الدبلوم الخاصة يكون مؤهلا أكثر من غيره لتدريس المواد التربوية فى دور المعلمين والمعلمات.

ثانيا – أحد المقررات التالية:

المناهج وطرق تدريس إحدى المواد.الإدارة المدرسية. تاريخ التربية.التربية المقارنة

ثالثا – أحد المقررات الآتية: علم نفس الطفولة والمراهقة.الصحة النفسية وعلم نفس الشواذ.الاختبارات النفسية.المقاييس النفسية والتربوية.

ولما ضمت كلية المعلمين إلى جامعة عين شمس. ولم تكن بها دراسات عليا. استحدثت كلية التربية ما سمى " بالسنة التكميلية " يتقدم إليها خرجو المعلمين والأقسام التربوية بكلية البنات. حتى يمكن لهم الالتحاق بالدبلوم الخاصة ويواصلوا الدراسات العليا التربوية والنفسية.وكان طلاب السنة التكميلية يدرسون مقررين هما:

تمهين المادة – العلاقة بين المادة ومشكلات التربية.

وفى نهاية عام ١٩٧٠ ضمت كلية التربية مع كلية المعلمين بموجب القرار الجمهورى رقم ١٨٠٣ لسنة ١٩٧٠. ونصت المادية الثانية منه على: تضم كليتا التربية والمعلمين التابعتين لجامعة عين شمس فى كلية واحدة تسمى كلية التربية ".

وأصبحت الكلية تضم الأقسام التالية وفقا دليل ١٩٧١:

أولا – الأقسام التربوية: قسم أصول التربية – قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية – قسم الصحة النفسية – قسم علم النفس التعليمى – قسم المناهج وطرق التدريس.

ثانيا – الأقسام العلمية: قسم التاريخ الطبيعى – قسم الرياضيات – قسم الطبيعة والكيمياء – قسم اللغات الأجنبية – قسم المواد الاجتماعية.

واستمرت مقررات الدبلوم العامة كما هى ما عدا تغيير اسم مقرر نظام التعليم ليصبح (التربية المقارنة).

كما استمرت مقررات الدبلوم الخاصة أيضا كما هى.

وكان للمعهد العلى للمعلمين فرع فى الإسكندرية أنشئ عام ١٩٤٥. كنتيجة طبيعية لوجود جامعة بالإسكندرية. وقد يرغب بعض خريجيها بالاشتغال بمهنة التدريس. وقد أنشئ فى البداية كقسم للتربية فى كلية الآداب. لكن رغبة القبانى أن يكون المعهد تابعا لوزارة المعارف جعلته يرسل الدكتور القوصى إلى الإسكندرية ليقنع الدكتور عبد الحميد العبادى. الذى كان عميدا للآداب. وتم ذلك بالفعل (عوض توفيق: سياسات إعداد وتدريب معلم المرحلة الثانوية. ص ٢٨٦). ثم استقل هذا الفرع وأصبح معهدا مستقلا فى سنة ١٩٤٧ (دليل معهد التربية للمعلمين. ١٩٥٤). واستمر المعهد قائما إلى أن تمت تصفيته بموجب القرار الوزارى رقم ٨٠١ الصادر فى ١٩٥٨/٨/٣٠.

ويروى عوض توفيق. بناء على مقابلة مع الدكتور إبراهيم حافظ. ومحمد خيرى حربى اللذين كانا من أساتذة المعهد. قصة مؤسفة تبين أسباب الإغلاق. وهى فى

مجموعها أسباب شخصية وإن تزيت بزى علمى فى الظاهر. مثل كثير من أمور التعليم فى مصر.

فقد كانت هناك مدرسة نموذجية بجوار المعهد يريد أن يشرف على كل ما يتصل بها شأنه فى ذلك شأن معهد القاهرة مع المدارس النموذجية. لكن مدير المنطقة التعليمية بالإسكندرية فى ذلك الوقت " السيد روحه " لم يرد ذلك. فاستغل خلافات كانت قائمة بين بعض أساتذة المعهد مثل د٠محمد على العريان ود٠ سعد جلال وبين عميده وهو صالح عبد العزيز.

رتبت زيارة لكمال الدين حسين فى أغسطس من عام ١٩٥٨ للإسكندرية. وبصفة خاصة للمعهد. وقيل أن بعض الأعضاء تحدثوا بطريقة هجومية. وخاصة محمد على العريان. مع كمال الدين حسين. عندما أثيرت قضايا حول الأوضاع السياسية والثقافية والتعليمية والديموقراطية. واستغل السيد روحه الموقف لتكون النتيجة صدور قرار بإغلاق المعهد (عوض توفيق. المرجع السابق. ص ٢٨٨).

وكان المعهد العالى للمعلمين للبنين فقط. ويقابله معهد آخر للبنات. أنشئ عام ١٩٣٤ لإعداد معلمات لمراحل التعليم العام. ثم ضم المعهد إلى جامعة عين شمس عام ١٩٥٠. ثم أصبح كلية للبنات عام ١٩٥٦. تمنح درجات علمية فى العلوم والآداب. بالإضافة إلى الدرجات التربوية. ودرجة البكالوريوس فى الاقتصاد المنزلى .

وبصدور اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات عام ١٩٥٩ تقررت الدراسات العليا لدرجتى الماجستير والدكتوراه فى جميع الدراسات القائمة بالكلية. كما تطورت المقررات الدراسية فأصبحت مناظرة للمقررات التى تدرس فى كليات الآداب والعلوم والتربية مع اختلافات طفيفة مميزة لطابع الكلية.

وابتداء من عام ١٩٦٠/٥٩ بدأت الكلية تخرج نوعين من الخريجات: نوع من القسم العام حاصلات على ليسانس الآداب أو بكالوريوس العلوم أو بكالوريوس الاقتصاد المنزلى. والنوع الآخر من الأقسام التربوية. حاصلات على بكالوريوس العلوم والتربية أو ليسانس الآداب والتربية (فتحية سليمان. صحيفة التربية. نوفمبر ١٩٦٨).

وإذا كانت كلية التربية تستقبل طلابها من خريجى الجامعات. فقد ظهرت الحاجة إلى كلية أخرى تستقبل طلابها من خريجى التعليم الثانوى ليدرسوا- مدة أربع سنوات - بها المواد التى يرغبون التخصص فى تدريسها بعد تخرجهم. بالإضافة إلى العلوم التربوية والنفسية. وهى الوظيفة التى كانت تقوم بها " مدرسة المعلمين العليا " قبل تصفيتها بدءا من عام ١٩٢٩.

من هنا فقد صدر القرار الوزارى رقم ١٠٨٥٨ بتاريخ ١٩٥٢/٩/١٥ بإنشاء ما سمى ب" **كلية المعلمين** ".

وكان فتح هذه الكلية. استجابة لدواعى منها (سعيد جميل سليمان. ص ٦٤):

- الزيادة الكبيرة فى عدد طلبة وطالبات المدارس الثانوية العامة وبخاصة فى الفترة التى سبقت قيام الثورة مباشرة. بفعل تقرير مجانية هذا التعليم عام ١٩٥٠. والحاجة إلى أعداد من المعلمين تتمشى مع الزيادة المضطردة فى عدد الفصول والمدارس.
- الرغبة فى الإسراع فى تخريج الأعداد الكافية من المعلمين دون الحاجة إلى الاعتماد الكلى على خريجى أقسام العلوم والرياضيات عن العمل بالتدريس.
- الرغبة فى تخريج أعداد أكبر من المعلمين بتكلفة أقل تتمشى مع ظروف البلاد فى فترة التنمية.

وتشجيعا لخريجى مدارس (معاهد) المعلمين الخاصة المتميزين لمواصلة دراساتهم. حدد القرار الوزارى رقم ٤٤٠ فى ١٩٥٧/٦/١٥ قبولهم بكلية المعلمين بالشروط الآتية:

١- أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية "القسم الخاص" أو شهادة الدراسة الثانوية العامة.

٢- أن يكون حاصلا على ٧٠% على الأقل من المجموع الكلى للدرجات فى امتحان دبلوم مدارس المعلمين الخاصة.

٣- أن يجتاز بنجاح الامتحان الذى يعقد للراغبين فى الالتحاق بالسنة الثالثة بكلية المعلمين طبقا للنظام الذى تضعه الوزارة لهذا الامتحان.

٤- ألا تزيد سن الطالب عن ٢٥ سنة ميلادية عند بدء العام الدراسى.

ولأن الإقبال على كلية المعلمين كان ضعيفا إلا من أصحاب المجموع القليل من خريجى المدرسة الثانوية. نصت اللائحة الأساسية للكلية الصادرة فى مايو ١٩٥٨ على تقرير مكافآت طيبة للمتفوقين تصل إلى ١٢٠ جنيها سنويا. وإعفاء الطلاب الحاصلين على مجموع ٧٥% من مجموع الدرجات فى امتحان الشهادة الثانوية العامة ومعادلاتها. أو فى امتحان النقل بالكلية، من النفقات والرسوم المختلفة كما جاء بالقرار الوزارى رقم ٤٣٩ فى ١٩٥٧/٦/١٥

وفى ضوء الأسس التى تقوم عليها عملية إعداد المعلم فى كلية المعلمين. حدد المؤتمر الذى عقدته الكلية عام ١٩٥٩ تكوين المعلم:

١-الواعى بأهداف المجتمع العربى ومشكلاته والقادر على أخذ دور إيجابى تجاهها.
٢- المتمكن فى المادة العلمية. والقادر على توجيهها بحيث تسهم فى تحقيق الأهداف القومية. وفى تحقيق أهداف التعليمين الإعدادى والثانوى.
٣- الواعى بالتطور التربوى فى العالم. والقادر على الاستفادة منه فى عمله.
٤- القادر على التطور بأساليبه ومفاهيمه وفلسفته مع تطور المجتمع.
٥- القادر على أخذ دور قيادى بالنسبة للبيئة التى يعيش فيها.
٦- القادر على متابعة البحث العلمى الذى يفيد المجتمع الذى يعيش فيه.
٧- القادر على متابعة التطور الفكرى فى العالم. والاستفادة من الثقافات المختلفة فى ضوء ظروفنا الخاصة (رشدى لبيب. المرجع السابق).

وكانت الكلية منذ نشأتها تابعة لوزارة التربية والتعليم. وعندما أنشئت وزارة التعليم العالى فى عام ١٩٦١ أصبحت الكلية تابعة لها.

وسعيا لتطوير خطط الدراسة بكليات المعلمين اجتمعت لجنة من عمداء كليات المعلمين فى القاهرة. وأسيوط. والمنيا. مع بعض المسئولين فى الوزارة. ووضعت أسسا للتطوير يمكن تلخيصها فيما يلى (وزارة التعليم العالى. مذكرة بشأن تطوير خطط الدراسة والمناهج فى كليات المعلمين):

أولا – كون كليات المعلمين والمعلمات معاهد عالية. فينبغى أن تقدم لطلابها كل فى تخصصه. قدرا يتفق عليه من الدراسة التخصصية التى تعادل مستوى معينا فى كليات الجامعة وتحقق أساسا شرط كون المعلم كوفئا فى مادته.

ثانيا – كون كليات المعلمين والمعلمات معاهد تربوية. فينبغى أن تقدم لطلابها قدرا يتفق عليه من الدراسات التربوية والنفسية والاجتماعية التى تقابل ما يدرس فى كلية التربية بجامعة عين شمس لطلبة الدبلوم العامة.

ثالثا – كون كليات المعلمين والمعلمات معاهد تخرج معمين للمرحلتين الإعدادية والثانوية فينبغى أن تقدم لطلابها اتساعا فى المعلومات والمهارات التعليمية يضيفونه إلى تخصصاتهم فيسدون به مطالب هذه المرحلة.

رابعا – كون كليات المعلمين معاهد تضم طلابا ينبغى تزويدهم بالمعارف والمفاهيم والقيم والمهارات التى تجعلهم مواطنين صالحين بجانب كونهم معلمين صالحين.

وعندما صدرت اللائحة الداخلية لكليات المعلمين والمعلمات بالقرار الوزارى رقم ٣٦ بتاريخ ١٩٦١/٤/٩. نص فى مادته الأولى على أن الدراسة بهذه الكليات تهدف إلى:

- إعداد مدرسين وقادة ليضطلعوا بالتدريس فى المدارس الإعدادية والثانوية.
- أن تكون مراكز للبحوث التربوية والتعليمية وتطبيق الأساليب الحديثة فى التربية وطرق التدريس.
- أن تكون مراكز لدراسات عليا تؤهل المتخرجين فيها للتخصص بعد الحصول على البكالوريوس أو الليسانس فى فروع المواد المختلفة.
- أن تكون مراكز لتدريب وتأهيل المدرسين فى الخدمة.

والمتأمل فى هذه الأهداف يجد أنها تكاد تماثل أهداف كلية التربية. مع الاختلاف البين فى مستوى أعضاء هيئة التدريس بكل منهما. ومن هنا نجد الهدف الثالث بعيدا عن واقع هذه الكليات. حيث لم يكن بها دراسات عليا. والأدهى والأمر أن يجئ النص عاما " فى فروع المواد المختلفة " أى يشمل مواد التخصص. وهو الأمر الذى لم يحدث وما كان بالإمكان أن يحدث فى ذلك الوقت !

وقد حددت اللائحة عددا من المواد التى يدرسها جميع الطلاب فى كل الشعب. وهى: لغة إنجليزية وترجمة – ثقافة أساسية – علم النفس – أصول التربية – الصحة المدرسية – تاريخ التربية وفلسفتها – طرق خاصة ودروس نقد – تربية عملية – تربية رياضية – تربية فنية – تربية عسكرية – المجتمع العربى.

وكانت وزارة التعليم العالى قد شكلت عدة لجنة كل منها خاص بقطاع معين من الدراسات الجامعية والعالية. ومن هذه اللجان لجنة " الدراسات الإنسانية والاجتماعية " التى استهدفت إجراء دراسة عامة عن الكليات والمعاهد التى تخرج العاملين فى ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية من حيث كفاية الهيكل التعليمى القائم فى مراحله المختلفة لمواجهة احتياجات البلاد من الخريجين.

وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات وناقشت فيها عددا من القضايا الأساسية. نذكر منها (تقرير لجنة الدراسات الإنسانية والاجتماعية. ١٩٦٣. ص١):

أولا – كيان المعاهد الحالية من حيث أنواعها وتخصصاتها ونظام القبول فيها. وكذلك من حيث إمكانياتها وقدرتها على مواجهة احتياجات البلاد أو من حيث تكامل العدد بينها أو وجود ازدواج بين بعضها والبعض الآخر.

ثانيا – مجالات العمل أمام خريجى الكليات والمعاهد ذات الصبغة الإنسانية والاجتماعية وذلك أمام خريجى مراكز التدريب ومعاهده بالنسبة للحاصلين على الثانوية العامة " قسم أدبى ". وهذه المجالات بعضها مفتوح يتنافس عليه الخريجون من مختلف الكليات. وبعضها مغلق يتصل بمهنة من المهن لا تصلح لخريجى كليات أو معاهد بذاتها.

ثالثا – استعراض كمى للأعداد المتكاثرة من الخريجين ومحاولة دفع معدلات لمقابلة العرض والطلب فى ضوء إمكانات المعاهد واحتياجات البلاد.

رابعا – دراسة للكيف من حيث وفاء البرامج الدراسية فى مختلف المعاهد بتخريج النوع المطلوب من الخريجين وتحقيق المستوى المناسب من الدراسة وما يتصل بهذا كله من اقتراحات فى شأن طبيعة بعض المعاهد وتطوير الدراسة فيها.

أما لجنة العلوم الأساسية. فقد كان من اللجان التى شكلتها لجنة خاصة بمعلمى العلوم والرياضة. وقد سجل تقرير اللجنة (١٩٦٣. ص ١٦) ملاحظاته فيما يلى:

١- أنه على الرغم من أن المستوى العلمى لخريجى كليات المعلمين يعد مستوى جيدا فى الوقت الحاضر (١٩٦٣) إلا أنه ليس هناك ما يضمن حدا أدنى لجودة هذا المستوى ما دام الإعداد يتم خارج نطاق الجامعات. فقد كان المعروف أن كليات المعلمين القائمة من المعاهد العليا. وأن لائحتها لم تكن تشترط نفس المستويات العلمية لأعضاء هيئة التدريس التى تشترطها لائحة الجامعات المصرية. وإذا كان هناك عدد متوافر فى ذلك الوقت من أعضاء هيئة التدريس ببعض كليات المعلمين الذين تنطبق عليهم شروط التوظف فى الكليات الجامعية إلا أنه لم يكن هناك ضمان لوجود هذا المستوى فى جميع كليات المعلمين الأخرى أو حتى الاستمرار فى هذا المستوى فى الكليات التى توافرت فيها هذه المستويات.

٢- وبسبب انعزال كليات المعلمين عن الجامعات. فقد تكررت شكوى الطلاب من عدم تمكن من يرغب من الممتازين منهم من مواصلة الدراسات العليا فى العلوم الطبيعية والرياضية والبيولوجية لوجود بعض العقبات التى وقفت فى سبيلهم وساء داخل مصر أو خارجها. وقد درجت كليات العلوم فى مصر على السماح لمن يرغب من خريجى كليات المعلمين بالالتحاق بالفرقة الثالثة فى شعبة التخصص التى تخرج منها. بينما أن مثل هذا الطالب إذا كان حاصلا على درجة جامعية فقد كان يمكن أن يقيد لبعض الدبلومات أو الدرجات الأعلى مع اشتراط استكمال المقررات التى كانت الجامعة ترى وجوب نجاحه فيها قبل منح الدرجة الأعلى التى يقيد للحصول عليها كما كان يحدث أحيانا مع خريجات القسم التربوى بكلية البنات بجامعة عين شمس.

٣- لم يكن التخطيط لإعداد معلم العلوم فى ضوء احتياجات الجمهورية يتم بطريقة منشقة مع التخطيط لإعداد الأفراد العلميين. وبغض النظر عن دقة التنبوء باحتياجات مصر فى الخطة الخمسية الثانية. إلا أن الإحصائيات التى حصلت اللجنة عليها بينت بوضوح وجود فائض من الأفراد العلميين قدر ب ٦٦٢٢ حتى

عام ١٩٧٠. فى الوقت الذى وجد فيه عجز فى مدرسى العلوم بالمدارس الإعدادية والثانوية قدر بحوالى خمسة آلاف مدرس خلال نفس الفترة.

٤-كان من الملاحظ أيضا لدى اللجنة عزوف الكثيرين من الممتازين من خريجى كليات العلوم عن الاشتغال بمهنة التدريس نظرا للمشقة التى تكتنف هذه المهنة. مع ضآلة المرتبات والدرجات المالية المتاحة لهم وأنه إذا استمر افتقار مهنة التعليم إلى مدرسين ذوى عقليات ممتازة وشخصيات علمية قيادية فإن ذلك كان من شأنه أن يؤدى إلى هبوط المستوى العلمى لطلاب كليات العلوم. كما لوحظ بوجه عام أن إقبال الطلاب الممتازين على الالتحاق بالجامعة وعزوفهم عن الالتحاق بكليات المعلمين كان مرده ما للجامعة من إمكانيات وبريق من حيث مستقبلهم. هذا ولم يزد عدد من قبلوا هذا العام فى كليات المعلمين بالقاهرة ممن حصلوا على مجموع أكثر من ٦٠% عن عشرين طالبا فقط من ٥٤٠. فى حين أن أقل مجموع قبل فى كليات العلوم كان ٦٤%.

وقد استرعى نظر اللجنة أنه بالرغم من أن عدد خريجى كليات العلوم قد بلغ حوالى الألف فى يونيو ١٩٦٣ (٩٩٤خريجا) إلا أن عدد من تقدموا منهم للالتحاق بمهنة التدريس سواء عن طريق مسابقات وزارة التربية والتعليم أو الالتحاق بكلية التربية لم يتعد المائة.

وقد تضمن التقرير إحصاء يبين مؤهلات المدرسين الأوائل والمدرسين فى مادة العلوم بالمدارس الرسمية والمعانة فى كل مرحلة (عدا الابتدائى) فى ١٩٦٢/١١/١٥:

جدول رقم (٢٣)

| المرحلة | عالية تربوية | عالية غير تربوية | متوسطة تربوية | أخرى | جملة |
|---|---|---|---|---|---|
| معلمين ومعلمات | ٣٢٢ | ٢٣ | ---- | ١ | ٣٤٦ |
| ثانوى عام | ١٣٠١ | ٣٢٦ | ٣ | ٥ | ١٦٣٥ |
| ثانوى نسوى | ٣٣ | ٨ | ١ | ١ | ٤٣ |
| ثانوى فنى | ٤٢ | ٣٠ | ٤ | – | ٧٦ |
| الجملة | ١٦٩٨ | ٣٨٧ | ٨ | ٧ | ٢١٠٠ |
| إعدادى عام | ١٠٦ | ١١٠ | ١١٢٤ | ٦ | ١٢٤٦ |
| إعدادى عملى | ٣ | ١ | ١٤ | -- | ١٨ |
| إعدادى فنى | ٨ | ١٠ | ٩٣ | ١٠ | ١٢١ |
| جملة | ١١٧ | ١٢١ | ١٢٣١ | ١٦ | ١٤٨٥ |

وإذا كان هذا قد ورد بالنسبة لنوعية معينة من المعلمين. فإن إحصاء آخر ورد فى دراسة لمحمد محمود رضوان وقت أن كان نقيبا للمعلمين. ووكيلا لوزارة التربية للتعليم الابتدائى ودور المعلمين والمعلمات فى مؤتمر إعداد وتدريب المعلم العربى (ص ٢٩٩) خاصة بمختلف فئات المعلمين ومستوياتهم بالنسبة لعدد الذين أهلوا تربويا:
جدول رقم (٢٤)

| المرحلة | عالية تربوية | عالية غير تربوية | متوسطة تربوية | أخرى | جملة |
|---|---|---|---|---|---|
| **الابتدائية** | ٢٨٢ | ١٦١ | ٨٠١٠٨ | ١٢٣٥٨ | ٩٢٩٠٩ |
| النسبة % | ٣٠. | ٢٠. | ٨٦,١ | ١٣,٣ | |
| **الإعدادية** | ٧٣٠٧ | ٥٦٩١ | ٩٧٠٣ | ١٩٠٧ | ٢٤٦٠٨ |
| النسبة % | ٢٩,٧ | ٢٣,١ | ٣٩,٤ | ٨,٧ | |
| **الثانوية العامة** | ٩٥٥٨ | ٢١٨٧ | ٨١٢ | ٢٧٥ | ١٢٨٣٢ |
| النسبة % | ٧٤,٥ | ١,٣ | ٦,٣ | ٢,٢٠ | |

من أجل هذا اقترحت اللجنة ضم كليات المعلمين إلى الجامعة. مؤكدة أن هذا يمكن أن يحقق الأهداف التالية:

١- ضمان المستوى العلمى اللازم توافره فى مدرسى العلوم بالتعليم الثانوى حيث تتوافر فى الجامعات إمكانيات الدراسة من معامل وأعضاء هيئة التدريس ومكتبات وغير ذلك من الرعاية العلمية مما قد لم يكن متوافرا للدارسة فى ذلك الوقت خارج نطاق الجامعة.

٢- تمكين طلاب كليات المعلمين من الإفادة من إمكانيات الجامعة فى الرعاية الاجتماعية من صحية ومالية وبصفة خاصة الإقامة فى المدن الجامعية.

٣- تمكين طلاب كليات المعلمين من مواصلة الدراسات العليا سواء التى تتصل بالتخصص فى التربية ومهنة التعليم أو التى تتصل بالتخصص فى العلوم.

٤- تنسيق الأعداد التى تقبل فى كليات العلوم والمعلمين بحيث يوجه الفائض فى ناحية ليسد النقص فى الناحية الأخرى.

وترافق هذا مع توصية تقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة (١٩٦٦) بضم كليات المعلمين إلى الجامعة.

ومن هنا صدر فى عام ١٩٦٦ القرار الجمهورى رقم ٣١٢٣ بشأن إنشاء كليات للمعلمين بالجامعات المختلفة. وبموجبه ضمت كلية المعلمين إلى جامعة عين شمس.

وعلى الرغم من ضم كليات المعلمين إلى الجامعات. فإن شيئا من هذا الذى ذكرته لجنة العلوم الأساسية من فوائد وأهداف منتظرة لم يتحقق. فالكليات التى ضمت فى ذلك الوقت ضمت بإمكانياتها القائمة. وحتى الآن فإن من يريد من الخريجين أن يواصل دراساته العليا فى التخصص لابد أن يسلك الطريق الطويل السابق. قبل الانضمام إلى الجامعة. أى يبدأ من السنة الثالثة !!

وفى عام ١٩٧٠ صدر قرار جمهورى بضم كلية التربية وكلية المعلمين بجامعة عين شمس معا تحت مسمى " كلية التربية ". كما أشرنا. وهو الإسم الذى أطلق على جميع كليات المعلمين.

وكان ذلك حسما لصراع طويل بين نمطين لإعداد المعلم. أحدهما يسمونه " الإعداد التكاملى " والذى كانت تمثله كليات المعلمين. حيث تقبل طلابها من خريجى الثانوية العامة وتعدهم مدة أربع سنوات من خلال دراسة تجمع بين المواد التى سوف يقوم بتدريسها. والمواد التربوية والنفسية والثقافية. والنمط الآخر هو أن يتم الإعداد الأكاديمى فى مواد التخصص بإحدى كليات الجامعة. ثم يدرس المواد التربوية لمدة عام بعد التخرج فى كلية التربية.

وبعد التوحيد صارت كليات التربية تجمع بين النظامين معا.

وكانت وزارة التربية والتعليم قد أنشأت فى عام ١٩٥٧ **كلية لإعداد المعلمين بأسيوط. وأخرى لإعداد المعلمات بالمنيا.** فى مواد العلوم والرياضيات واللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية للمرحلتين الإعدادية والثانوية. وظلت الكليتان تابعتين لوزارة التربية والتعليم حتى سنة ١٩٦١. حيث ضمتا لوزارة التعليم العالى.

وفى عام ١٩٦٦. وبموجب القرار الجمهورى. ضمتا لجامعة أسيوط فى كلية واحدة. وأصبح التعليم فيهما مختلطا. كما اقتصرت الدراسة بالمنيا على المواد الأدبية. بينما اقتصرت الدراسة بأسيوط على المواد العلمية.

كذلك **أنشئت كلية للمعلمين بجامعة الإسكندرية** عام ١٩٦٦

وبموجب القرار الجمهورى ١٠٨٨ لسنة ١٩٦٩. أنشئت **كلية للمعلمين بطنطا**. تابعة لجامعة الإسكندرية. وكلية أخرى **بالمنصورة**. تابعة لجامعة القاهرة. وذلك قبل إنشاء جامعتى طنطا وفقا للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٢.

وفى جلسة ٩/٢٠ الممتدة إلى ١٩٧٠/٩/٢٧. وافق المجلس الأعلى للجامعات على إنشاء كلية للمعلمين فى قنا تكون تابعة لجامعة أسيوط.

وأصبحت كل كلية من هذه الكليات. بدءا من عام ١٩٧٠ تسمى كلية التربية.

والمقررات التربوية تتشابه فى جميع كليات التربية على وجه التقريب.

وكان الأزهر قد عرف فى حوال عام ١٩٦٣ معهدا سمى بمعهد الإعداد والتوجيه. على غرار نظام المعهد العالى للمعلمين. لإعداد خريجى جامعة الأزهر للعمل بمهنة التدريس وكان يشرف عليه الدكتور أبو الفتوح رضوان. ولا يوجد للأسف من الوثائق ما يعزز هذا وأعتمد على الذاكرة وحدها. حيث كنت مع زميلى محمد نبيل نوفل. معيدين مع الدكتور أبو الفتوح.

وقد صدر قرار جمهورى رقم ٦٠٦ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء كلية للتربية تابعة للأزهر. لكنها لم تبدأ العمل بالفعل إلا فى العام ١٩٧١/٧٠. على يد الدكتور محمد إبراهيم كاظم، تفردت عن باقى كليات التربية ببعض التخصصات. على رأسها التربية الإسلامية.

وقبل ظهور هذه الكليات. ومع محدودية معاهد وكليات إعداد المعلم للتعليم الثانوى. فى الوقت الذى كان التعليم الثانوى نفسه يتوسع وينتشر. واجهت وزارة التربية نقصا حادا فى معلمى هذه المرحلة مما اضطرها إلى تعيين الكثير من المعلمين غاضة النظر فى كثير من الأحيان عن المستوى العلمى المطلوب. حيث لم يكن كثير من هؤلاء المعلمين قد تخرج فى إحدى كليات أو معاهد إعداد المعلمين. بل إن البعض منهم كان مؤهله لا يتعدى شهادة الدراسة الثانوية. وكان أغلبهم يجهل أساليب التربية والتعليم (سعد جميل سليمان. ص ٥٧).

وكان من الطبيعى أن ينعكس هذا بدوره على مستوى طلبة المدارس الثانوية العامة وخريجيها. وقد أكد هذا تقرير " لجنة المناهج " بمؤتمر التعليم الثانوى سنة ١٩٥٥ حيث أشار إلى ما أدى إليه التوسع فى التعليم الثانوى خلال السنوات السابقة من استخدام كثير من المعلمين الذين لم يعدوا الإعداد الفنى. وبذلك توقفت مهمتهم عند تدريس المواد فقط. أما الجوانب الاجتماعية والروحية والعلمية فلم يكن لها إلا نصيب محدود .

وكان من الطبيعى أن يتعرض المؤتمر النوعى للدراسات التربوية وإعداد المعلمين (فبراير ١٩٦٧) لإعداد معلم المرحلة الإعدادية والثانوية. خاصة وأنه انعقد تحت المظلة الجامعية.

وقد نظرت اللجنة التى اختصت بهذه القضية الصورة المرغوبة لإعداد المعلم لهذه التعليم. وأرست عددا من الأسس المهمة (تقرير اللجنة. ص ١٧):

١- إعداد المعلم للتعليمين الإعدادى والثانوى فى إطار الجامعة حتى يفيد هذا الميدان الهام من الإمكانيات العلمية المتوافرة للجامعة. وحتى يرتفع مستوى المعلم من الناحية الاجتماعية وتتحول عملية المعلمين إلى مستوى المهنة شأنهم فى ذلك شأن الأطباء والزراعيين والتجاريين وغيرهم. ويفتح أمام المعلمين باب الدراسات العليا دون معوقات متصلة بالمستوى العلمى.

٢- الإعداد العلمى القوى بحيث يصل الطالب فى هذا الإعداد إلى مستوى زميله فى نفس التخصص بالجامعة. ولم يكن صحيحا ما كان يقال من أن المعلم لا يحتاج إلا إلى أساسيات العلم والقدرة على حل المسائل والتمرينات دون حاجة إلى التعمق فى دراسته العلمية والإلمام بأحدث ما وصل إليه العلم والتعرف على فلسفة المادة ونظرياتها العامة وطرق البحث العلمى. لأن هذه نظرة متخلفة لم تكن تناسب ما نحن فيه من مرحلة التقدم العلمى على المستويين القومى والعالمى. وهذا من شأنه أن يعكس تصور المعلم على تلاميذه.

٣- الإعداد المهنى القوى عن طريق الدراسات التربوية والنفسية على مستوى مرتفع لا يقل فى وزنه عن سنة دراسية جامعية لأن هذا من شأنه أن يوفر للمعلم القدرة على تحقيق أهداف التربية فى الطلاب وهى أهداف المجتمع.

٤- الإعداد الثقافى والقومى وقوامه دراسته للفكر الاشتراكى العربى وحركة المجتمع العربى وتطوره ومشكلاته والتحديات التى تواجهه وإسهام عملى فى مشروعات المؤسسات وبرامج التطور الاقتصادى والخدمة الاجتماعية وتذوق لما أبدعه الفكر الخلاق فى ميادين الفن والأدب والعلم. وتقدير لدورها فى إثراء حياة الإنسان وترقيتها.

وقد أظهرت المناقشة أن إعداد معلم المرحلة الإعدادية والثانوية وفق هذه الأسس توجبه الاعتبارات الآتية:

١- إزالة الطائفية بين المشتغلين بمهنة التعليم وتوحيد صفوفهم وإيجاد ولاء موحد بينهم. فضلا عن خلق جو من التناسق والتوافق بينهم وبين أصحاب المهن الأخرى.

٢- ضمان تزود المعلم بأقصى ما يمكن الحصول عليه من العلم قبل التخرج واكتسابه للروح العلمية وطريقة التفكير السليم والقدرة على متابعة تطورات العلم وهو أهم ما ينبغى أن يتزود به معلم المرحلة الثانوية فى حياتنا المعاصرة.

٣- توفير فرص النمو العلمى والتربوى للمعلم لتمكينه من أن يواصل دراساته العليا فى أى من الناحيتين مما يحفز كثيرا من العناصر الممتازة على أن تقبل على مهنة التعليم.

٤- مراعاة المستويات العالمية والاتجاهات الدولية فى إعداد معلمى المرحلتين الإعدادية والثانوية.

أما من حيث النظام الذى يتبع فى إعداد هذا المعلم وفقا للأسس السابقة فقد ظهر اتجاهان: اتجاه يحبذ النظام التكاملى الذى سبق أن أشرنا إليه. والآخر. الاتجاه التتابعى.

وقد اتضح من المناقشة أن كلا من النظامين كانا يحققان أهدافهما ما داما مستوفيين للشروط السابقة. كما أنهما كانا يقومان فعلا بتوفير أعداد المعلمين الذين كانت الدولة تحتاج إليهم فى مختلف ميادين التخصص وأنهما كانا يوجدان جنبا إلى جنب لا فى مصر فحسب بل فى كثير من بلدان العالم المتقدمة.

وعلى أية حال فقد توحد النظامان معا عام ١٩٧٠. كما أشرنا.ولم يكن لهذا التوحيد أن يتم إلا لوجود فرصة سنحت ألا وهى كون الدكتور يوسف صلاح الدين قطب مديرا لجامعة عين شمس. وهو العميد السابق لكلية التربية. حيث تمخض الصراع بين المعلمين والتربية حول اسم الكلية الجديدة التى تمثل صيغة الجمع بين النظامين. أتسمى كلية التربية فتبدو المسألة وكأن هذه الكلية قد ضمت المعلمين إليها ؟ أم المعلمين فتظهر وكأنها ضمت التربية إليها ؟ فحسمها " قطب " وجعلها " كلية التربية !

## معلمو المواد النوعية والتعليم الفنى:

وبالنسبة لمعلمى التربية الرياضية فقد قام بهذه المهمة فقد كانت هناك تفرقة بين البنين والبنات ومن ثم عرفنا معهد التربية الرياضية للبنين بالهرم والمعهد العالى للتربية الرياضية للمعلمات بالجزيرة بالقاهرة.

وفى عام ١٩٥٥ أنشئ معهدان مماثلان لكل من المعلمين والمعلمات بالإسكندرية (محمد محمد فضالى. صحيفة التربية. نوفمبر ١٩٦٨).

ووفقا للقرار الوزارى رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٦١/٤/٩ الخاص باللائحة الداخلية لمعاهد التربية الرياضية للمعلمين والمعلمات. نص على أنها تهدف إلى:

- إعداد من يضطلعون بالتدريس والقيادة فى ميادين التربية الرياضية والترويحية والصحية والتربية العسكرية.
- إجراء البحوث الفنية فى التربية الرياضية والترويح وتنظيم دراسات خاصة فيها.
- نشر الوعى الرياضى وإعداد جيل يتمتع بالصحة والحيوية والكفاءة والنشاط والقدرة على الإسهام فى تحقيق الأهداف القومية داخل البلاد وخارجها.

واقتصرت المواد التربوية على: أصول التربية – علم النفس – أصول تربية رياضية وأصول تدريس – تربية صحية. فضلا عن التربية العملية.

وكانت مدة الدراسة بالمعاهد الأربعة أربع سنوات دراسية. يلحقها بها الطلاب والطالبات بعد الثانوية العامة. ليتخرجوا معلمين فى المدارس الثانوية.

وكانت هذه المعاهد تابعة لوزارة التربية والتعليم. فلما أنشئت وزارة للتعليم العالى ضمت إليها.

أما معلمو ومعلمات التربية الفنية. فقد كان لكل من البنين والبنات معهد مستقل.

وصدر القرار الجمهورى رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٧منظما للمعاهد العليا والكليات. وبناء عليه أنشئ معهد التربية الفنية للمعلمات بالزمالك. وأنشئ نفس النظام فى معهد البنين بالروضة. حيث يلتحق بهذا النظام الحاصلون على التوجيهية أو ما يعادلها. وكانت مدة الدراسة أربع سنوات يمنح الخريج بعدها درجة الليسانس فى الفنون والتربية.

وعندما صدرت اللائحة الداخلية لمعاهد التربية الفنية للمعلمين والمعلمات وفقا للقرار الوزارى رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٦١/٤/٩. نصت على أن تكون أهداف هذه المعاهد:

- إعداد مدرسين ومدرسات للتربية الفنية (الرسم والأشغال) إعدادا فنيا عاليا للعمل فى مدارس التعليم العام.
- أن يكون مركزا للبحث والتجريب فى مشكلات تدريس التربية الفنية بالاتصال بالمدارس النموذجية وغيرها.

- أن يعمل على نشر الاتجاهات الحديثة فى التربية الفنية بين المهتمين بشئون التعليم ونشر الثقافة الفنية فى المجتمع للارتفاع بمستوى التذوق الجمالى بين الأفراد – إدراك القيم الفنية المميزة لتراثنا القومى. وما لها من صلات بنهضتنا الحديثة.

وفى يوليو ١٩٦١ نقلت تبعية المعهدين من وزارة التربية إلى وزارة التعليم العالى.

وفى عام ١٩٦٧/٦٦ ضم المعهدان فى معهد واحد تحت اسم المعهد العالى للتربية الفنية. ومدة الدراسة به أربع سنوات بعد الثانوية العامة. يمنح الطالب أو الطالبة بعدها بكالوريوس فى الفنون والتربية (عبد الغنى الشال. صحيفة التربية. نوفمبر ١٩٦٨).

كذلك كان هناك معهدان لكل من البنين والبنات للتربية الموسيقية. وقد ضم المعهدان معا فى العام ١٩٦٦/٦٥ تحت اسم (المعهد العالى للتربية الموسيقية).

وهدفت الدراسة بالمعهد إلى إعداد مدرسين ومدرسات لتدريس الفنون الموسيقية بالمعاهد والمدارس على اختلاف أنواعها. كما روعى أن يكون المعهد مركزا ثقافيا للبحوث والدراسات الموسيقية لغرض ترقية فن الموسيقى والوعى الموسيقى بالبلاد. وأن يكون مركزا للتخصص فى المواد الموسيقية النظرية والعملية يؤهل خريجيه بصفة خاصة للاضطلاع بالمهام الموسيقية فى الميدان الفنى بصفة عامة والموسيقى بصفة خاصة كالإذاعة والتليفزيون والمراكز الثقافية وأجهزة الإعلام المختلفة والفرق الموسيقية الغربية والعربية وفرق الكورال غربية كانت أو عربية (عائشة صبرى. المرجع السابق).

ومن المواد التربوية التى كانت تدرس: علم النفس – أصول التربية – طرق خاصة – تربية عملية – تربية رياضية وموسيقية – تربية الفتوة

ونصت اللائحة الداخلية لمعهد التدبير بالمنزلى والفنون الطرزية الصادرة وفقا للقرار الوزارى رقم ٣٩ بتاريخ ١٩٦١/٤/٩ على أن من أهداف المعهد " إعداد إخصائيات فى تدريس مواد الاقتصاد المنزلى بمدارس البنات على اختلاف أنواعها.

وبالنسبة لمعلمى التعليم الصناعى. الإعدادى والثانوى. فقد كانوا يختارون عادة من بين العاملين فى الصناعة فى مستويات العمل المختلفة، وخاصة من بين الذين قضوا فترة فى العمل المهنى. ونادرا ما حصل هؤلاء على تأهيل تربوى مسبق قبل التحاقهم بمهنة التعليم. لكنهم أحيانا ما كانوا يحضروا بعض الدورات التدريبية أثناء قيامهم بالتدريس. وهذه دورات قصيرة بطبيعة الحال (إبراهيم مطاوع وآخرون. ص ٥٠).

ثم أنشئ المعهد العالى الصناعى للمعلمين. عام ١٩٥٥، الذى أصبح كلية المعلمين الصناعية عام ١٩٦٨.وكانت الدراسة به أربع سنوات. ثم أصبحت خمسا بموجب القرار الوزارى رقم ٨٠٤ لسنة ١٩٥٩. حيث قضى بإضافة سنة إعدادية. وكان يقبل به الممتازون من خريجى المدارس الثانوية الصناعية فى عدة تخصصات هندسية. وتناول برنامج الدراسة مواد نظرية عملية وتربوية فى الأقسام الآتية: ميكانيكا – سيارات – كهرباء ولاسلكى – عمارة.

وكانت مواد التأهيل للتدريس مدتها ست ساعات فى التربية وعلم النفس وأصول التدريس والمجتمع الصناعى. وذلك فى الفرقتين الرابعة والخامسة. وهى نسبة لم تكن تزيد على ٥% من مجموع عدد الساعات التى يدرسها الطالب مما أدى إلى ضعف مستوى الإعداد التربوى لخريجى هذه الكلية. خاصة وأن منهاج مادة أصول التدريس يستهدف إعطاء الطالب أصول تدريس عامة لم تعد تدرس فى برامج إعداد المعلمين للتعليم الثانوى العام (مؤتمر إعداد وتدريب المعلم العربى. ص ٢٠٠).

واشترط للقبول به أن يكون الطالب حاصلا على دبلوم المدارس الثانوية الصناعية. أو شهادة الثانوية العامة.

ولو صنفنا معلمى التعليم الصناعى. كمثال للتعليم الفنى. حيث هناك تشابه فى المشكلات. مع اختلاف التخصص. فسوف نجد الفئات التالية (محمد سيف الدين فهمى. المرجع السابق. ص ١٨٩):

- معلم المواد الثقافية والعلمية. وهو المعلم الذى يقوم بتدريس المواد الثقافية العامة والمواد العلمية البحتة. وهو يتفق مع زميله معلم هذه المواد فى المدارس الإعدادية والثانوية العامة فى نوع التعليمي الذى حصل عليه ونوع المعهد أو الكلية التى تخرج فيها. وغالبا ما كان ينتدب هذا المعلم من التعليم العام للتدريس فى مدارس التعليم الفنى. ومن هنا كان غالبا ما يشعر بالضيق وعدم الرضا وأنه إنما نقل عقابا له. أو لضعف كفاءته.

- معلم المواد التكنولوجية النظرية. وهو المعلم المسئول عن تدريس المواد التكنولوجية النظرية للصناعة أو المهنة التى يتعلمها طلاب التعليم الفنى. وفئة هذه المواد تضم خليطا كبيرا من الناس اختلفت مستوياتهم التعليمية. كما تباينت المعاهد والكليات التى تخرجوا فيها. ولم يكن يوجد فى معظم قوانين التعليم الفنى ما يشير إلى ضرورة توافر مستويات معينة لتدريس هذه المواد.

= معلم المواد العملية (معلم الورشة). وأغلبهم يكونون من خريجى المدارس الثانوية الفنية. وفى كثير من الحالات يكون هؤلاء المعلمون مجرد عمال مهرة. حصلوا على درجة من الكفاءة دون أن يكون لديهم مؤهلات تعليمية مناسبة.

لكن المعلم الفنى فى كل من التعليم الزراعى والتعليم التجارى. فقد كان يختار من بين خريجى كليات الزراعة او المعاهد العليا الزراعية. أو من بين خريجى كليات التجارة والمعاهد التجارية العليا. من غير أن يسبق هذا تأهيل لمهنة التدريس. لكن بعضا منهم كان يحصل على الدبلوم العامة من كلية التربية(أحمد عاصم الطنطاوى. ص ١٣٢).

وكان من نتيجة انصراف كثير من خريجى كلية المعلمين الصناعية عن الالتحق بمهنة التدريس التى أعدوا لها أن أعدت وزارة التربية بدءا من العام ١٩٦٦/٦٥ دراسة مدتها سنتان لخريجى المدارس الثانوية الصناعية إعدادهم مدرسين بالمدارس الصناعية (عوض توفيق: إعداد وتدريب المعلمين. ص ٢٢٥). وكان يشترط فى المتقدمين لهذه الدراسات أن يكونوا حاصلين على دبلوم المدارس الثانوية الصناعية. لكن هذه الدراسات ما لبثت أن ألغيت فى ١٩٦٨/٧/٢٨.

وإذا كانت هذه الدراسات قد استمرت عامين فقط ثم ألغيت. فلم تمر سنتان أخريان إلا وأعيد شكل آخر منها حيث صدر القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٠ قضى بإنشاء دراسات تكميلية لخريجى المدارس الثانوية الصناعية لإعدادهم لتدريس المواد الفنية بمدارس التعليم الصناعى. ومدة الدراسة سنتان. يمنح الخريج بعدها دبلوم الدراسات التكميلية الصناعية.

وبالنسبة لمعلم التعليم الزراعى. فقد كان من أهداف إنشاء المعاهد العالية الزراعية. وفقا للقرار الوزارى ٤٥٢ الصادر فى ١٩٥٩/٤/٢٠ " إعداد مدرسى التعليم الزراعى ". وإن كان التطبيق قد أسفر على اقتصار ذلك على معهد مشتهر.

لكن. قبل ذلك. وفى عام ١٩٥٥ عرفنا نوعية أطلق عليه " دراسات تكميلية زراعية تربوية عالية ". اقتصرت على العاملين بوزارة التربية ليتم تأهيلهم من الناحيتين الثقافية والتربوية (المرجع السابق. ص ٢٣١). ثم ما لبثت أن ألغيت عام ١٩٧٥ !

وعندما صدرت لائحة داخلية للمعاهد العالية التجارية. وفقا للقرار الوزارى ٤٥٣ بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٠. كان من أهداف إعدادها لطلابها " مزاولة مهنة تدريس المواد التجارية ". وفضلا عن ذلك فقد كانت الدرجات العلمية التى تمنحها المعاهد درجتان:

دبلوم المعاهد العالية التجارية (الشعبة العامة). كذلك: دبلوم المعاهد العالية التجارية (شعب المعلمين).

وفى المؤتمر النوعى للدراسات التربوية وإعداد المعلم تم مناقشة قضية إعداد هذه النوعية من المعلمين. ووصلت بالنسبة لمعلمى التعليم الفنى إلى المقترحات التالية (التقرير. ص ٢٠):

١- أن يكون إعداد معلم المواد الفنية فى إطار الجامعة.

٢- أن يشرع فورا – كخطوة مرحلية – فى إنشاء كلية صناعية مستقلة فى جامعة أو أكثر حسب الحاجة لإعداد معلم التعليم الصناعى وتضم هذه الكلية شعبتين: الشعبة الأولى لتخريج المعلمين العمليين ومدتها سنتان. والشعبة الثانية لتخريج المعلمين العلميين ومدتها خمس سنوات. على أن تتكامل الجوانب العلمية والعملية والمهنية فى برنامج الدراسة مع تغليب الجانب العملى بالشعبة الأولى بعد سنوات من الخبرة فى المدارس بالالتحاق بصفوف أعلى فى الشعبة الثانية. والاعتماد على التدريب العملى فى المصانع فى كل من الشعبتين. وفضل فى القبول بهذه الكلية خريجو المدارس الثانوية الصناعية. وفتح المجال للمتفوقين من خريجى الشعبة الأولى بعد سنوات من الخبرة فى المدارس بالالتحاق بصفوف أعلى فى الشعبة الثانية. كما يفتح المجال حقيقيا للمتفوقين من خريجى الشعبة الثانية لاستكمال دراساتهم العليا فى كليات الهندسة أو كليات التربية.

وبالنسبة لمعلمى التربية الفنية والموسيقية والرياضية والاقتصاد المنزلى. فقد اتجه الرأى أيضا إلى أن يكون الإعداد داخل إطار الجامعة. وكخطوة مبدئية اقترح ضم معاهد إعداد هؤلاء المعلمين إلى الجامعة على أن تبقى كل منها وحدة مستقلة تجمع بين الإعداد العلمى والإعداد المهنى. وذلك بحكم طبيعة تلك المواد وظروف وظروف هذه المعاهد بالمرحلة القائمة.

كما عرضت المتناقشون لمظاهر الازدواج فى بعض المعاهد والكليات التى تقوم بإعداد المعلمين. مثل الازدواج بين الأقسام التربوية فى كلية البنات وكلية المعلمين. والازدواج بين بعض الدراسات فى المعاهد العالى للاقتصاد المنزلى وقسم الاقتصاد المنزلى بكلية البنات. ورأوا أن دخول جميع الكليات والمعاهد الخاصة بإعداد المعلم فى الإطار الجامعى يستلزم إزالة هذا الازدواج توفيرا للجهد. وضمانا لإتقان التخصص.

وكل هذا أيضا لم يعرف طريقه للتنفيذ إلا بعد ذلك بسنوات.

فترة زمنية استغرقت ثمانية عشر عاما مفروض أنها ليست بالفترة الطويلة بالنسبة لتاريخ التعليم. ومع ذلك وجدنا هذه التبدلات والتحولات فى إعداد المعلم إلى درجـــة. عبرنا عنها من قبل بالنسبة لمعلم المرحلة الأولى أنها تربك الباحث وتصيبه بـــالحيرة. وأكاد أقول بالدوار.